



JUSTICE & DEMOCRACY FORU
ملتقى العدالة والديموقراطية



مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group

الحالة الجيواستراتيجية

في المنطقة

تحليل حركة المتغيرات

تقدير موقف إقليمي

المتغيرات

التوصيف والتحليل والتوقعات

2017 فبراير 25-24

إسطنبول

الفهرس

الصفحة	الموضوع	م
5 6	أ. محمد سالم الراشد د. عماد الجوت	1 تصدير
7	فوز ترمب بالرئاسة الأمريكية وانعكاساته على المنطقة	2
23	فشل الانقلاب في تركيا	3
32	الاتفاق النووي الإيراني (١-٥)	4
40	قانون جاستا	5
54	التحول الديمقراطي في تونس والمغرب	6
71	الانتخابات في الأردن والكويت وجامعات فلسطينية	7
83	التنافس الصيني الهندي في إفريقيا	8
95	الانفراج في لبنان	9
111	صراع عباس - دحلان	10

تصدير

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي - اسطنبول

تعيش المنطقة العربية متغيرات شديدة السيولة في الأحداث السياسية، بل والمتغيرات الديموغرافية، وحتى على مستوى المشاعر والعواطف والصراعات الإثنية والطائفية، ولم يحدث أن وصلت المنطقة العربية إلى حالة من الضعف والتشردم وفقدان الأمن القومي والاجتماعي والاقتصادي، والتدخلات الأجنبية والقوى خارج نطاق الدولة، كالمليشيات الطائفية والإرهابية كداعش وأخواتها، وأصبح النظام السياسي العربي والقومي مهدداً بل ومتصارعاً و متمحوراً على جبهات واستقطابات مختلفة، ويكاد المراقبون الإستراتيجيون يلاحظون بقوة حالة من تشكّل الرسم وخرائط جديدة في المنطقة العربية أمام هذه التحديات والمشكلات وحتى الفرص التي تحدث نتيجة تعارض المصالح وهوامش المتغيرات، فإن ملتقى العدالة والديمقراطية والذي يجمع صفوة من السياسيين والمفكرين قد طلب من مجموعة التفكير الإستراتيجي باسطنبول إعداد تشكيل تقاربي جيواستراتيجي للأزمات والمتغيرات، وتقدير دور الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية، في هذه المتغيرات والأزمات، وقد قامت وحدة التفكير الإستراتيجي في المجموعة بإعداد هذه الأوراق وعرضها يومي السبت والأحد ٢٥ فبراير في ورشة عمل نظمها ملتقى العدالة والديمقراطية في اسطنبول، وإذ أتقدم بالشكر للسيد أمين العام للملتقى د. عماد الحدث على جهوده في إنجاح هذا الملتقى، وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الباحثين الإستراتيجيين الأستاذ عاطف الجولاني، والأستاذ حازم عياد، والأستاذ الجولاني على جهودهم في إعداد هذه الأوراق.

متمنياً أن يكون هذا الإصدار يقدم الفائدة للمختصين والمهتمين في هذا المجال.

تصدير

د. عماد الرحوت

الأمين العام للملتقى العدالة والديمقراطية

تمر الأمة العربية والإسلامية بتحوّلات مهمة قد لا تكون مسبوقه، تدخلها في حالة اضطراب وتعقيد شديدتين، وتفتح الأبواب على جملةٍ من التحديات والفرص، كما أن التطورات والمتغيرات السريعة الحاصلة تستدعي التعاون على تحديث خارطة الواقع للتعامل معه وتحديد مجموعة من المبادرات.

إن واقع الأمة في هذه اللحظة التاريخية يستدعي وعياً بطبيعة الأحداث المتعددة الأبعاد، ما بين سعي الشعوب لحريتها، والمصالح الكبرى وتوزيع المواقع والموارد، وتنافس نماذج حضارية وقيم وهوية، كما يستدعي ديناميكية في التفكير وخروج من القوالب الجامدة.

من هذا المنطلق، كانت المبادرة المشتركة للملتقى العدالة والديمقراطية ومجموعة التفكير الاستراتيجية لدراسة الأطراف الفاعلة وتحليل الأزمات والمتغيرات للمساعدة على تحديد الرؤية المشتركة ورسم مسار المبادرات وتطوير شبكات العلاقات على أرضية مشتركة (الحريات، الحقوق أو المصالح)، والبناء على المشترك الإيجابي، والتعامل مع المشاريع المهددة.

فوز ترامب بالرئاسة الأمريكية وانعكاساته على المنطقة

المعطيات الحالية

سياسياً

- فوز المرشح الرئاسي للحزب الجمهوري دونالد ترامب بالرئاسة بـ ٢٨٨ صوتاً مقابل ٢١٨ لهيلاري كلينتون بفارق ٧٠ ممثلاً في المجمع الانتخابي، على الرغم من تفوق كلينتون في عدد الأصوات بـ ٢ مليون ناخب، ولّد صدمة كبيرة وارتباكاً داخل الولايات المتحدة وخارجها تولّد عنها ارتدادات سياسية محلية ودولية، خصوصاً وأن حملة ترامب الانتخابية عانت من عزلة نتيجة تخلي قيادات بارزة في الحزب الجمهوري عن المرشح الرئاسي؛ إذ وجّهت له انتقادات قوية لمواقفه السلبية تجاه المرأة والأقليات والمهاجرين في أمريكا والعالم خصوصاً أوروبا التي تعاني من تنامي قوة اليمين الأوروبي المتطرف، ما جعل منه شخصاً إشكالياً وشعبوياً وأثار لغطاً كبيراً في الساحة الأمريكية والدولية بسبب شعبيته ونقص خبرته السياسية واعتماده على العلاقات الشخصية في مقابل ضعف قاعدته الانتخابية واقتصارها على اليمين المتشدد.
- فوز ترامب عكس ضعف ثقة الناخب الأمريكي بالناخب التقليدي، والتي أخذت أبعاداً سياسية واقتصادية وسياسية، وتعزّزت بتأثير الحملات الانتخابية سواء التمهيديّة داخل الأحزاب المتنافسة أو الرئاسية بين المرشحين كلينتون وترامب.
- عكست الانتخابات تعمق الشروخ الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كشفت الحملات الانتخابية عن حجم الانقسام المجتمعي على قضايا عامة كالمثلية

والمرأة والمهاجرين واللاجئين والاقتصاد وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية والضرائب والعلاقات مع القوى السياسية والاقتصادية الدولية، انقسام تظهر في الساحة السياسية كاشفا عن انقسامات أعمق عامودية وأفقية داخل المجتمع والمؤسسات السياسية بين اليمين واليسار، واجتماعية اقتصادية بين الأغنياء والفقراء، وأخرى ذات طبيعة جهوية بين المقاطعات الأمريكية.

- طال الانقسام في أمريكا مؤسسات رئيسية سيادية على رأسها الكونغرس الأمريكي إلى جانب المؤسسات الأمريكية الأمنية كالـ FBI و CIA إلى جانب الوكالة الوطنية للاستخبارات والتي تشرف على ١٦ جهازا استخباريا بموازنة تقدر بنحو ٥٦ مليار دولار، أمر برز خلال التعليق على تسريبات الإيميل الخاص بهيلاري كلينتون أثناء توليها منصب وزير الخارجية من قبل الـ FBI ما انعكس على حملتها الانتخابية في مقابل تحذيرات أطلقتها الـ CIA من خروقات روسية للعملية الانتخابية والحملات المرتبطة بها، أمر دفع لإجراء تحقيقات مع مسؤوليين في حملة ترامب من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية ترافق مع مراسم تنصيب الرئيس الجديد ملقيا بظلال سلبية على علاقة الرئيس ترامب بالأجهزة الاستخبارية، ودافعا الكونغرس إلى تأخير تعيين المرشحة لوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA مايك بومبيو؛ وما تبعها من استقالة مستشار الأمن القومي مايك فيلن تبعه الإطاحة بثمانية من موظف الإدارة الجديدة من قبل الـ FBI بسبب وجود ملفات جنائية خاصة بهم.

- فتح انتخاب ترامب رئيسا للولايات المتحدة الباب واسعا لمزيد من الصراعات السياسية على شكل احتجاجات وتظاهرات في الشارع الأمريكي معارضة لانتخابه وتوليها منصب الرئاسة؛ كان أبرزها مظاهرة مليونية للنساء في اليوم التالي لتنصيبه رئيسا للولايات المتحدة، ترافقت مع دعوات لإصلاح الحزب الديمقراطي والإطاحة بقياداته، وانطلاق مبكر للحملات الانتخابية لعضوية الكونغرس الأمريكي بعد عامين، مشيرا قلقا كبيرا لدى الحزب الجمهوري المتمتع بأغلبية في المجلس بغرفتيه الشيوخ والنواب، وملقيا بظلاله على مدى فاعلية الرئيس في أداء مهامه خلال

- العامين السابقين لانتخابات التجديد النصفي للكونغرس.
- كان من أبرز أسلحة الحملات الانتخابية التسريبات المتعلقة باختراق الحواسيب والرسائل الالكترونية إلى جانب اتهامات متبادلة سواء داخل الحزب الديمقراطي بين حملة ساندرز وهيلاري كلينتون، وبين ترامب وكلينتون، أفضت إلى تصارع أوسع بين الأجهزة الاستخباراتية والأمنية كـ FBI والـ CIA إلى جانب مجلس الأمن القومي واستخبارات البنتاغون، ومثيرا مزيدا من الانقسامات داخل الحزبين الرئيسيين في أمريكا الجمهوري والديموقراطي.
- تحولت روسيا إلى لاعب أساسي في الحملات الانتخابية وما تبعها من تداعيات واتهامات حول وجود اختراقات للعملية الانتخابية، معمقة التجاذب بين المؤسسات الأمنية وموجهة الاهتمام إلى كيفية صياغة الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، فاقمها اتهامات ترامب لـ أوباما وهيلاري كلينتون بالمسؤولية عن تنامي نفوذ تنظيم الدولة، وتشكيكه بمهنية أجهزة الاستخبارات إلى حد وصفها بأوصاف نازية ومقارنتها بالجستابو النازي.
- تطور العامل الانتخابي⁽¹⁾ كمتغير جديد في الساحة السياسية الأمريكية الداخلية والخارجية، فقد حفز روسيا وقوى الثورة المضادة للربيع العربي (مصر والإمارات) كما حفز الصين وإيران وتركيا وإسرائيل والسعودية، لتنشيط سياساتها ومحاولة تدعيم مواقفها للتأثير بتفاعلات المشهد الداخلي في أمريكا والمساهمة في رسم ملامح رؤية الرئيس المنتخب واستراتيجيته.
- فالعامل الانتخابي أفقد أميركا وضوح الرؤية الاستراتيجية تجاه المنطقة العربية

(1) العملية الانتخابية بما تضمنته من حملات المرشحين الانتخابية ونتائج الانتخابات؛ والمتراقة مع انقسامات في صفوف الحزبين وامتدادها إلى مؤسسات الدولة ومراكز القوى، وجهود تشكيل إدارة ترامب في اختيار مستشاريه واعتذار العديد من المرشحين لتولي مناصب في إدارة الرئيس الجديد، إلى جانب الانقسامات داخل الحزبين الجمهوري والديمقراطي والاحتجاجات في الشارع الأمريكي والحملات المبكرة استعدادا لانتخابات الكونغرس بعد عامين، ما أعطى استمرارية للصراع الانتخابي وحالة عدم الاستقرار واليقين التشريعي والسياسي، محولا الانتخابات بمجرياتها وتفاعلاتها وتداعياتها إلى عامل مستقل مؤثر في رسم ملامح السياسة الأمريكية داخل وخارج أمريكا، وعنصرها مهما في تحديد رؤية القوى الدولية الأوروبية والعالمية للولايات المتحدة ومستقبل العلاقة معها

والعالم، فاتحا الباب للعلاقات الشخصية للرئيس ترامب للعب دور في تحديد الرؤية، إلى جانب تصاعد تأثير اليمين والإسلاموفوبيا في صياغة السياسة التي جذبت اهتمام القوى الفاعلة ودفعتها للتفاعل إيجابا أو سلبا مع حالة انعدام اليقين بما وفرته من فرص و تحديات.

- أسهم العامل الانتخابي وفوز ترامب في انغماس أمريكا في أزمته الداخلية إذ باتت السياسة الخارجية انعكاساً للأزمة الداخلية ومجريات التصارع الداخلي وانخرطت القوى الدولية لتصبح جزءاً من الجدل الانتخابي وصراعاته.
- تسابقت الدول للتأثير في خيارات الولايات المتحدة والإدارة الجديدة من خلال تحسين أوراقها السياسية أو محاولة كبح جماحها، سواء في الميدان السوري أو العراقي أو اليمني أو في ميدان أوروبا الشرقية والصين ومستقبل الناتو والعلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي.
- فوز ترامب مثل صدمة لحلفاء الولايات المتحدة بسبب مطالبته الحلفاء بتحمل أعباء أمنهم ودفع مزيد من الكلف مقابل الحماية والدور الأمريكي خصوصا دول أوروبا وحلفاءه في الناتو وجنوب شرق آسيا والعالم العربي.
- ضبابية رؤية ترامب السياسية وتناقضها واعتمادها على عقلية الكلف والأرباح التجارية والعلاقات الشخصية أسهمت في زيادة حدة التدافع بين الدول والتصارع لتحسين مركزها الإقليمي، وخلق فراغا ساعد القوى الإقليمية الطامحة والمتنافسة على المناورة السياسية والعسكرية بشكل أوسع، وفعل عامل العلاقات الشخصية لدول كالإمارات والسعودية وروسيا وإسرائيل للتأثير في خيارات الرئيس وأجندته^(٢).
- تهديد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وموقفه العدائي من الإسلام ووجود طاقم إدارة يميل إلى اليمين أضاف عنصراً جديداً للتوتر بين الولايات المتحدة

(٢) برز هذا العامل من خلال زيارة رئيس شركة داماك الإماراتية ولقائه بترامب وإعلان وزير خارجيته المرشح تليسون في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس بأن أمريكا ستتفرغ لمواجهة القاعدة والإخوان المسلمين بعد تنظيم الدولة، واصرار الرئيس على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس علما بأن زوج ابنته جارد كوشنر مستشاره المقرب يعد أحد أبرز المؤيدين للكيان الإسرائيلي.

مع العالم الإسلامي والعربي ينضاف إلى جملة من العوامل التي خلقت صراعا داخليا مع مؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية وعلى رأسها وزارة الخارجية، خصوصا بعد تمرير مشروع قرار يدين الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية من قبل مجلس الأمن الدولي، إلى جانب قرار اليونسكو باعتبار القدس إرثا عربيا إسلاميا لا علاقة لليهود به.

- زاد انتخاب ترامب من التجاذب داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي حول آلية توظيف قانون جاستا والاتفاق النووي الإيراني في رسم ملامح السياسة الأمريكية المستقبلية تجاه المنطقة العربية، وشمل التجاذب حلفاء أمريكا وأصدقاءها.
- أصدر ترامب فور تولية الرئاسة أكثر من ١٧ قرارا رئاسيا تنفيذيا مس أغلبها النواحي الاجتماعية كوقف العمل ببرنامج أوباما كير وحظر الإجهاض ووضع قيود جديدة على استقبال المهاجرين من سبع دول إسلامية (العراق وإيران وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن) إلى جانب قرارات تتعلق بوقف العمل باتفاقية التجارة عبر الباسيفيك ومراجعة اتفاقية الناфта، إلا أنه في ذات الوقت ما زال متلكتاً في تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

اقتصادياً

أحدث فوز ترامب اضطرابا في الرؤية الاقتصادية الأمريكية التقليدية المستندة إلى العولمة والتجارة الحرة، إلا أنه قدم أملا لدى الأمريكيين بإمكانية تحقيق انتعاش اقتصادي في البلاد من خلال النظم الحمائية التي تستهدف الصين واليابان، كما تستهدف النفقات المرتفعة للجيش الأمريكي، ليزيد من حدة الغموض حول فاعلية إجراءاته الحمائية والتقشفية. فتصريحاته الأولية حول طائرات ف ٣٥ والطائرة الرئاسية أدت إلى خسائر

لشركات كبرى من أمثال لوكهيد مارتن وجنرال موتورز، كما أن تصريحاته السلبية تجاه (الشركات الألمانية على رأسها BMW واليابانية TOYOTA عززت المخاوف من سياساته الاقتصادية المناهضة للعملة والتجارة الحرة) دافعة اليابان عبر رئيس وزرائها إلى استرضائه بصفقات لتجديد البنية التحتية الأمريكية قدرت قيمتها بـ ٤٥٠ مليار دولار؛ في حين تجاهلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مطالباته ل ألمانيا بدفع التزاماتها والتي اعتبرها ترامب ديوناً وتبلغ ٣٧٥ مليار دولار أمريكي.

- أطلق فوز ترامب شعارا جديدا في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية الأمريكية يستند إلى ضرورة الاهتمام بالمصالح الأمريكية دون مراعاة الحلفاء والأصدقاء، مطلقا شعار «أمريكا أولا»؛ مما زاد من مخاوف القوى الاقتصادية الدولية والحلفاء بتنامي النزعة الانعزالية الأمريكية، مهددا بحرب تجارية تترافق مع تراجع مكانة الولايات المتحدة كمرجعية أساسية للدفاع عن الليبرالية والديموقراطية وحقوق الإنسان.

- تولّد عن فوز ترامب زيادة التوتر مع الصين ومع عدد من الدول الأوروبية بسبب رغبته بالنكوص عن سياسة العولة واتجاهه نحو السياسات الحمائية، ترافق مع إمكانية تراجع أهمية حلف الناتو والشراكات العسكرية الاستراتيجية مع كوريا الجنوبية واليابان والخليج العربي.

- أثار إعلان ترامب تخفيض قيمة المساعدات الأمريكية الخارجية مخاوف حلفاء أمريكا وأصدقاءها بل والساسة في الخارجية الأمريكية، بما يضعف أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الناعمة لدعم مشاريع التنمية والديموقراطية ممثلا بـ مؤسسة التنمية الأمريكية USAID التي تقدر موازنتها بـ ٢٢ مليار دولار، فضلا عن مساعدات وأعمال تقدمها مؤسسات أمريكية خيرية تقدر بترليون دولار بحسب بعض الخبراء.

اجتماعياً

- عزز فوز ترامب الانقسام الاجتماعي الأمريكي أفقياً وعمودياً بين اليسار واليمين والبيض والملونين والاعنياء والفقراء؛ ومهد لجولة جديدة من التصارع السياسي والاجتماعي، ستظهر آثارها على الحزبين الجمهوري والديموقراطي وعلى انتخابات التجديد النصفي المقبلة للكونغرس بعد عامين.
- فاقم انتخاب ترامب الأزمة المجتمعية والتي ظهرت من خلال الهجمات المتبادلة بين الأعراق اشترك فيها رجال الأمن وعسكريون سابقون، كما فجر أزمات حقوقية تتعلق بدور المرأة ووسائل الإعلام وإمكانية تقييد حريتها والحد من فاعليتها في أمريكا، مقدما رسائل سلبية لدعاة الليبرالية والتعددية المرتبطين بالنموذج الأمريكي.
- شكك فوز ترامب بالنموذج الأمريكي الديموقراطي بما يمثله من تبني لمعايير عالية في مجال حقوق الإنسان والمرأة والأقليات، مما هز الثقة بالمرجعية الأمريكية التي تحاول تقديم نفسها بها كقائد للعالم الحر، ومثيراً للشكوك لدى حلفائها ومناصريها الذين اتخذوا منها مرجعاً فكرياً ونموذجاً، خصوصاً الليبراليون في العالم العربي والإسلامي.
- فاقم فوز ترامب حدة التطرف اليميني تجاه المهاجرين والعرب والمسلمين بإنعاش دعاة الخوف من الأجانب وأثار الإسلاموفوبيا داخل المجتمع الأمريكي، مهددا بإجراءات تستهدف النشاط الإسلامي في أمريكا والعالم، أمر فاقمه نزعته لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، موسعا دائرة التوتر الثقافي لتشمل أجزاء واسعة من العالم الإسلامي.

التفسير والتحليل

- عكس فوز ترامب التغير في مزاج قطاع مهم من الشعب الأمريكي تجاه دور الولايات المتحدة في النظام الدولي، وميولها للعزلة والتخلي عن قيادة العالم الحر بما يمثله من قيم ليبرالية وديموقراطية، لا تسجم وطبيعة مصالحها السياسية الداخلية والخارجية لمواجهة المنافسين التجاريين؛ والصعود الكبير للأقليات والمهاجرين في البلاد والذين يتوقع أن تزداد قدراتهم التصويتية لتفوق الـ ٣٠٪، أمر أقلق الأمريكيين البيض أو ما يسمى الواسب WASP.
- فوز ترامب جاء على خلفية الاستقطاب السياسي الكبير بين التيارين الرئيسيين (الليبراليين والمحافظين) وداخلهما في الوقت ذاته خلال الأعوام السابقة، والمستند لانقسام مجتمعي حاد بين اليمين واليسار والملونين والبيض والاغنياء والفقراء، معمقا أزمة الحزبين الديموقراطي والجمهوري، فالانقسامات داخل الحزب الديموقراطي أخذت منحى حادا بين اليسار والليبراليين، عاكسا التطورات الاجتماعية التي عبرت عنها احتجاجات حركة «احتلوا وول ستريت» اليسارية في ٢٠١١، إذ حظيت بتعاطف مرشح الحزب الديموقراطي ساندرز في مواجهة توجهات كلينتون وأوباما الليبرالية، في مقابل انقسام مماثل لدى الجمهوريين في عام ٢٠١١ بين يمين متطرف ممثل بحركة الشاي والعنصريين والاتجاه اليميني التقليدي المحافظ.
- ميول الأمريكيين لتجنّب سياسات التدخل وعدم التورط خشية تكرار الهجمات الإرهابية أو خسارة الوظائف، وتحمل كلف العولة نتيجة توسع الصراعات الدولية والانفتاح الاقتصادي وإلغاء النظم الحمائية الاقتصادية والتجارية، وأثرها على الطبقة العاملة والمتوسطة، معزّزا بصعود قوى اقتصادية جديدة قلصت من القدرة التنافسية للولايات المتحدة والعمالة الأمريكية على المستوى العالم في مواجهة الصين والهند واليابان ودول أمريكا الجنوبية.

- الانقسام داخل المؤسسات الأمنية الأمريكية بسبب سياسات أوباما وتصارع التيارات السياسية والاجتماعية بشكل كبير داخل البلاد، ورغبة البيض في وقف تمدد الملونين في مؤسسات الحكم وزيادة تأثيرهم وتأثير اليسار، لعب دورا مهما في تخليق العامل الانتخابي وتحويله إلى عنصر ناظم للسياسة الأمريكية، معززا غموض الرؤية وعدم يقينيتها لتضارب القيم السياسية والأخلاقية والاقتصادية المتصارع عليها، معززا مخاوف الحلفاء والأصدقاء وفاتحا لشبهة الخصوم والمنافسين للولايات المتحدة الأمريكية.

الانعكاسات على الوقع في المنطقة

- انطلاق حملات مبكرة لانتخابات الكونغرس وتعميق الانقسام المجتمعي والسياسي في أمريكا ليطل كافة المؤسسات والقوى الاجتماعية.
- فراغ ناجم عن انغماس أمريكا في صراعاتها الانتخابية، وتراجع دورها القيادي السياسي والفكري والعسكري والاقتصادي في ظرف دولي وإقليمي استثنائي تميز بتعدد الصراعات وسخونتها (سوريا واليمن وفلسطين واليمن وليبيا واورانيا وأزمة اللجوء والإرهاب والصراع في بحر الصين الجنوبي) مكنت روسيا والصين من تمرير استراتيجيتها وملء الفراغ الذي استمر نحو عام من التصارع بتأثير من العامل الانتخابي امتد إلى الأسواق الخليجية وساحة التصارع السياسي والأمني في ليبيا.
- تخبط في السياسة الأمريكية ل أوباما وإدارته بين التسرع والتباطوء الشديد، ما أقلق خصومه وحلفاءه وأضعف الثقة بالتزامات الولايات المتحدة واتفاقاتها، دافعا الحلفاء والأصدقاء والخصوم للبحث عن حلفاء جدد في ظل التنافس بين الحزبين والذي أدى للدعوة لمراجعات للاتفاق النووي مع إيران؛ وفرض قانون جاستا في نفس الوقت ومراجعة سياسات دعم القوى الديمقراطية والليبرالية في العالم.

- قصور ذاتي أمريكي وتشتت عملية صنع القرار وعجز عن رسم سياسة للولايات المتحدة مستقرة وثابته داخليا وخارجيا ناجم عن العامل الانتخابي وتصارع المؤسسات التشريعية والأمنية والقوى الاقتصادية؛ بشكل يضعف الثقة بالسياسة الأمريكية ويفاقم غموضها ودوافعها الحقيقية بين دوافع يحركها الصراع الداخلي وتصفية الحسابات، وبين دوافع يحركها الدفاع عن الهيمنة والنفوذ الأمريكي ومصالح حلفائها.
- تراجع تأثير القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع منسوب القلق لدى الحلفاء والأصدقاء نتيجة الدعوات لمراجعة سياسات الناتو وحصص الدول المشاركة فيه، إلى جانب مراجعة وتخفيض موازنة الدعم والمنح والمساعدات التي ستؤثر على القوى الديموقراطية والليبرالية المقربة من واشنطن.
- تقدّم الصين وروسيا وألمانيا في الساحة الدولية، إذ بادرت الصين إلى ضم عملتها لسلة العملات الدولية وتقديم بدائل للدول المستاءة من السياسات الأمريكية كالسعودية وإيران ومصر والفلبين والباكستان، في حين قدمت روسيا نفسها كقوة عسكرية قادرة على تقديم الدعم السياسي والعسكري وتوفير السلاح إلى جانب الصين بما يساعد الدول على التهرب من العقوبات الأمريكية؛ خصوصا الدول المتهمه بانتهاك حقوق الإنسان، أو الدول القلقة من تبدلات السياسة الأمريكية وتردها كالفلبين، كما أسهمت في زيادة أهمية ألمانيا كدولة مانحة وطامحة للعب دور سياسي بسبب قدراتها المالية الكبيرة التي توفر لها المجال لممارسة أشكال عديدة من القوة الناعمة وملء الفراغ بدعم القوى الديموقراطية والليبرالية المعتمدة على المرجعية الغربية.
- تفاقم القلق وتصاعد الهواجس من روسيا وقدرتها على التدخل في الشأن الأمريكي، وإعاقة سياساتها وضعها على سلم اهتمامات صناع القرار المتصارعين على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.
- مرجعية ترامب كرجل أعمال زاد من أهمية العلاقات الشخصية ودورها في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، مضعفا الجوانب الاستراتيجية لصالح التكتيكية.

- تعدد مراكز صنع القرار وتجاذبها لإعادة رسم معالم السياسة الأمريكية فتح الباب لسياسات الطمأنة للحلفاء مسألة اتضحت بإشراك قوات أكبر في سوريا، وإشراك قوات أكثر فاعلية في العراق لمعركة الموصل، إلى جانب دعم قرار يدين الاستيطان ومحاولة إعاقة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من قبل إدارة أوباما التي وعد بها ترامب، مفاقما التصارع الداخلي بين المؤسسات ومراكز القوى الأمريكية لكبح جماح ترامب، رافعا من مستوى انعدام اليقين وغموض السياسة الأمريكية ومستقبلها وفاعلية أدواتها، وفاتحا الساحة السياسية الأمريكية الداخلية لمزيد من التجاذبات والتدخلات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية المتصارعة.
- تراجع مكانة التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب لصالح الأحلاف والعلاقات الثنائية التي أنشأتها روسيا في سوريا، مهددة نفوذ أمريكا في العراق مع إمكانية التأثير في القضية الفلسطينية، مريكا السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار الخارجي.
- العامل الانتخابي وما ولده من انقسامات في الولايات المتحدة، وما ارتبط به من إجراءات وقائية واستباقية من إدارة أوباما أضعف إدارة ترامب، وكبلها بمزيد من الالتزامات في أوروبا والعالم العربي وآسيا كما هدد بإمكانية خسارة الجمهوريين للأغلبية في الكونغرس مشتتا جهود ترامب في اختيار مسؤولي إدارته وفارضا عليه مزيدا من الضغوط الداخلية والخارجية.

التنبؤ

- يرجّح استمرار تأثير العامل الانتخابي (فوز ترامب) على السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية خلال السنوات الأربع القادمة، ما يجعل منه عنصراً أساسياً في تقييم السياسة الأمريكية والتفاعل معها ومع مخرجاتها.
- يرجّح أن يتحول العامل الانتخابي الأمريكي إلى متغير ديناميكي متذبذب وسريع التغير، ما يوفر فرصة للقوى الدولية والإقليمية للضغط على الولايات المتحدة وإرباك الخصوم السياسيين المحليين والإقليميين مقابل تراجع قدرة الولايات المتحدة على المناورة والمبادرة بشكل تدريجي متصاعد.
- يرجّح انغماس أمريكا في صراعاتها الداخلية والانتخابية خصوصاً بانطلاق حملات مبكرة لانتخابات الكونغرس النصفية بعد عامين؛ والتي بدأ التحضير لها منذ لحظة فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية.
- من المرجّح تعمق القصور الذاتي الأمريكي نتيجة تعدد مراكز صنع القرار، وتصارعها وتضارب أهدافها وغاياتها واعتماد التخطيط التكتيكي بدل الاستراتيجي، ما يفقد السياسة الأمريكية الموثوقية والجدية والاستمرارية، والمترافق مع سلوك ينزع نحو التسارع والتباطؤ في ذات الوقت بشكل يفقدها الجدية.
- يتوقع حدوث مقاومة لسياسة ترامب في المؤسسات العسكرية كالبنتاباغون وCIA، ما سيضعف فاعلية الرئيس، مسألة قد تعززها انتخابات الكونغرس النصفية بعد عامين، مدخلا السياسة الأمريكية في حالة من التخبُّط والشلل والتناقض والغموض، ومغيباً عن السياسة الخارجية الأمريكية بعدها الاستراتيجي لصالح أبعاد تكتيكية آنية متبدلة وسريعة التغير.
- من المرجّح أن يواجه ترامب صعوبة في تمرير سياسته الخارجية في ظل الممانعة

الداخلية والخارجية وعلى رأسها الأوروبية والصينية والروسية، وتوافر البدائل الروسية لدول المنطقة العربية وإيران وتركيا والسعودية وإسرائيل، معطيا مساحة أوسع للدول الإقليمية للمناورة السياسية.

- يتوقع أن يحاول ترامب اللجوء لسياسة خارجية استعراضية استفزازية ومتناقضة وذات طابع تكتيكي محدود التأثير مكانيا وزمانيا، خصوصا في ظل وجود مستشارين ووزراء لا يتمتعون بالخبرة والفاعلية في تطبيق استراتيجية القيادة من الخلف، ما يفاقم من أزمة مؤسسات صنع القرار الأمريكي ويعمقها.
- يتوقع تراجع تأثير القوة الناعمة الأمريكية وزيادة الاعتماد على القوة الخشنة بشكل عشوائي بين الحين والآخر للدفاع عن مصالح مهددة؛ خصوصا وان الميول اتجهت لتخفيض موازنة وكالة التنمية الأمريكية ووزارة الخارجية.
- يتوقع تراجع دعم أمريكا للقوى الليبرالية والديموقراطية بتراجع الاهتمام بحقوق الإنسان والتعددية، ما سيخلق قدرا من الفراغ السياسي والتوازن مع القوى الإسلامية، إلا أنه في ذات الوقت سيعمق من أزمة التيارات الإسلامية والضعف التي تتعرض لها من قبل محور الثورة المضادة بسبب خطاب الرئيس ترامب اليميني المتطرف ونزعه لدعم ملاحقة وتجريم الحركات الإسلامية المعتدلة، دافعا إياها لمزيد من الانفتاح على القوى الليبرالية المستاءة من ترامب وإلى الانفتاح بشكل أوسع على المشاركة السياسية للتخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية لإدارة الرئيس الجديد وحلفائه في المنطقة.
- يتوقع أن تفعل ألمانيا قوتها الناعمة والاقتصادية في مقابل تفعيل روسيا لنشاطها السياسي والاقتصادي إلى جانب الصين لملء فراغ القوة والقصور الذاتي الأمريكي، مع احتمال لانفتاح ألماني بريطاني أكبر على الحركات الإسلامية المعتدلة لملء الفراغ ومواجهة الأزمة الثقافية الناجمة عن اللجوء والهجرة والتأزم المحتمل في الملف الفلسطيني، إلى جانب توقعات بانفتاح إماراتي على القوى الليبرالية لملء الفراغ الأمريكي لديهم إلى جانب ألمانيا وبريطانيا، للضغط على القوى الإسلامية في كل

- من المغرب وتونس وليبيا والجزائر والأردن.
- يتوقع زيادة اعتماد طهران وتركيا والسعودية على روسيا والصين للحد من تداعيات فوز ترامب السياسية والعسكرية والاقتصادية.
- يتوقع رفع إدارة ترامب المعوقات أمام تصدير السلاح للمنطقة العربية من منطلق البحث عن الأرباح الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة الأمريكية دون النظر إلى التأثير والأبعاد السياسية لهذه القرارات على المدى البعيد والمتوسط.
- يرجح أن يزداد تمسك طهران بالاتفاق النووي وتقديم تنازلات للتخفيف من الأعباء الاقتصادية الناجم عن العقوبات، وتجنّب تحولها إلى ورقة في الصراع الداخلي الأمريكي، ونزوع نسبي أكبر للمناورة و طرح مبادرات للحل في اليمن وسوريا والسعي للتوافق في العراق مقابل خطاب أقل تشددا في مواجهة السعودية.
- يرحح تعاون تركيا مع الإدارة الأمريكية بما يخدم التقارب مع روسيا لاحتواء التهديد الإيراني والخلافات مع الولايات المتحدة، وإيجاد حلول سياسية للأزمات في سوريا والعراق.
- يتوقع أن تترث الإدارة الجديدة في تنفيذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس تجنبا لتداعيات غير مرغوبة، وأن تواصل مناقشة إضافة الإخوان المسلمين إلى قوائم الإرهاب؛ وأن تحولها إلى ورقة للمساومة السياسية.
- يتوقع أن تعمل الإمارات على توثيق علاقتها بالإدارة الأمريكية الجديدة في محاولة لمحاصرة القوى الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمين والدفع باتجاه الخيارات المصرية الإماراتية في ليبيا واليمن.
- يرجح أن تتعاون السعودية مع إدارة ترامب للتخلص من تبعات قانون جاستا واحتواء إيران إلى جانب تعزيز نزعتها للحسم العسكري في اليمن.
- يرجح أن تزداد حدة التوتر في الأراضي الفلسطينية بسبب السياسة اليمينية لترامب الداعمة للاحتلال الإسرائيلي؛ وأن تنعكس سلبا على الأردن ومصر والسعودية

والإمارات على المدى القصير، يفاقمها تراجع المساعدات الاقتصادية الأمريكية والخطوات التكتيكية المتغيرة والمتضاربة، إلى جانب الفراغ الناجم عن الانشغال بالصراعات الأمريكية الداخلية والذي سيتحول إلى تجاذب وتذبذب يرهق الدول العربية الحليفة لأمريكا ويدفعها للمناورة في ساحتها الداخلية والإقليمية.

فشل الانقلاب في تركيا

المعطيات الحالية

سياسياً

- أقدمت وحدات من الجيش التركي وسلاح الجو على تنفيذ محاولة انقلابية في ١٦ تموز ٢٠١٦ للإطاحة بالرئيس أردوغان اتهمت حركة الخدمة «حزمت» التابعة لفتح الله غولن بتدبيرها وانتهت بالفشل.
- أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ردود فعل سلبية وفاترة تجاه الحكومة التركية في حين أظهرت إيران وروسيا قدرا أكبر من الدعم والاهتمام.
- دفعت المحاولة الانقلابية إلى إطلاق عملية تطهير واسعة في الجيش ومؤسسات الدولة والمؤسسات الإعلامية، خصوصا داخل سلاح الجو التركي^(٢).
- رفعت المحاولة الانقلابية مستوى التوتر بين تركيا وحلفائها الغربيين، خصوصا بعد تورط قائد قاعدة إنجريك بالمحاولة الانقلابية، ورفض أمريكا تسليم فتح الله غولن لتركيا والانتقادات الأوروبية والأمريكية لعمليات تطهير الجيش ومؤسسات الدولة، إذ صوت البرلمان الأوروبي لصالح تجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي (وهو قرار غير ملزم لدول الاتحاد الأوروبي).
- سرّع الانقلاب في خطوات التقارب مع الكيان الإسرائيلي وإيران وروسيا، سعياً

(٢) تم اعتقال آلاف المتورطين واعتقال عدد من قادة المعارضة الكردية إلى جانب عدد كبير من الصحفيين، لبلغ تعدادهم نحو ٦٠٠٠ معتقل من أصل نحو ٣٠ ألفاً

لتصفير المشاكل الإقليمية والتخلص من الضغوط التي تعيق القدرة على إدارة الملف الداخلي.

- تباينت مواقف الدول العربية إزاء فشل الانقلاب، فالإمارات ومصر أظهرتا قدرا من الاستياء لفشل المحاولة الانقلابية، في حين عبرت السعودية وقطر عن ارتياحهما.
- تسارعت خطوات التقارب التركي الروسي وبلغت ذروتها في في سوريا حيث عقد مؤتمر الأستانة الذي ضم المعارضة السورية والنظام السوري.
- تسارعت الخطى في تركيا لإجراء تعديلات دستورية شملت سن الانتخاب وإقرار عقوبة الإعدام إلى جانب السعي لتعديل النظام البرلماني ليتحول إلى نظام رئاسي، وهو أمر نجح في الحصول على أغلبية داخل البرلمان التركي.
- أسهم الانقلاب في دفع تركيا للمسارعة بالتدخل في شمال سوريا لضبط حدودها، مستفيدة من زخم التأييد للحكومة التركية، كما شددت قبضتها على الإعلام والجيش.

اقتصادياً

مؤشرات اقتصادية قوية:

- تعرض الاقتصاد التركي لخسائر آنية بتراجع سعر صرف الليرة التركية إلى ١٣٪ من قيمتها، وتعطل الإنتاجية بسبب المخاوف من تكرار المحاولة، فاقمها الهجمات الإرهابية وتوقف سياسة التسييل الكمي الأمريكية.
- تعرض القطاع السياحي لأضرار كبيرة تعززت نتيجة الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة.
- سرّعت تركيا تطوير علاقاتها مع روسيا بعقد اتفاقات لإنشاء سبل الغاز الجنوبي،

- ليصل التبادل التجاري إلى ١٠٠ مليار دولار خلال الأعوام الثلاث القادمة، إلى جانب التعاون في مجال الطاقة النووية.
- دفعت إلى مزيد من التعاون الاقتصادي مع دول الخليج وخصوصا السعودية وإلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة والانفتاح على طهران اقتصاديا.
- انفتاح تركي على الصين من خلال استبدال العملة الصينية اليوان مكان الدولار للتبادل التجاري، وكذلك الحال مع الروبل الروسي.
- الانفتاح على آسيا الوسطى والقوقاز وإنشاء مزيد من المشاريع المشتركة كمشروع سكة الحديد بين أذربيجان وجورجيا وتركيا.

اجتماعياً

- توحد القوى السياسية والاجتماعية (الإثنيات والطوائف) في البلاد لمواجهة الانقلاب والتهديدات الإرهابية بسبب آثارها الكارثية المحتملة.
- تفاقم عزلة القوى الانفصالية الكردية وتصاعد خطرها وعنفها.
- ترسيخ الثقافة الديمقراطية خلال الأعوام الـ ١٢ الماضية في مقابل ثقافة رافضة للانقلابات وكلفها الاجتماعية والإنسانية التي تركت آثارا عميقة خلال فترة حكم العسكر.
- تعزيز شعبية حكومة أردوغان في الشارع التركي وإضعاف الحضور المؤسسي والاجتماعي لحركة الخدمة التابعة لفتح الله غولن.
- تعاطف كبير من قبل اللاجئين السوريين والعرب مع الحكومة التركية.

التفسير والتحليل

سياسياً

- وجود حكومة قوية بأغلبية كبير داخل البرلمان وخبرة طويلة في الحكم نسبياً، إلى جانب الحضور القوي في البلديات والمحافظات والشارع التركي ووسائل الإعلام مكنها من مواجهة الانقلاب، والاستعانة بمواردها الذاتية إلى جانب موارد الدولة وعلى رأسها الداخلية التركية والمخابرات.
- تدير تركيا علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى بتوازن، فعلى الرغم من انتمائها للناو، إلا أنها تمكنت من بناء علاقات اقتصادية بل وشخصية مع القيادة الروسية مكنتها من تعزيز قدراتها الاقتصادية ومنحتها قدرًا عاليًا من المرونة السياسية في التعامل مع محاولة الانقلاب.
- تجنبت تركيا الانخراط في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة دون أخذ أمريكا للمصالح التركية بعين الاعتبار، إذ حافظت على خياراتها مفتوحة، وفصلت بين الملفات الاقتصادية والسياسية والأمنية بشكل حفظ سيادتها وجعلها رقمًا مهمًا في المعادلة الإقليمية.
- توافر للحكومة التركية قدر كبير من الدعم الشعبي والدولي إلى جانب خبرة طويلة في الحكم امتدت ١٢ عامًا، ما أتاح لحكومة العدالة إجراء تغييرات جوهرية في المؤسسات الأمنية، وعلى رأسها المخابرات والداخلية والجيش، وكذلك في الإعلام، ما أسهم في فشل الانقلاب، إلى جانب نجاح اقتصادي كبير مثل رصيда مهما لشرعية الحكومة.

- عكس الانقلاب تفضيلات غربية (أمريكية أوروبية) لإسقاط حكومة العدالة وإضعافها، ما تسبب في توتر العلاقات التركية مع الغرب ووحّد المجتمع خلف قيادته السياسية.
- عكس الدعم الروسي لتركيا في مواجهة المحاولة الانقلابية أهمية القيادة التركية الحالية بالنسبة لروسيا.

اقتصاديا

- ❖ شرعية اقتصادية لحكومة العدالة مكنتها من الفوز بالانتخابات ومثلت رصيذا سياسياً كبيراً لدعم التوجهات الديموقراطية والمكتسبات السياسية والحقوقية والاقتصادية بشكل وُحّد المجتمع في مواجهة الانقلاب.
- ❖ تمكن تركيا من بناء تحالفات اقتصادية مع روسيا وعدد من دول وسط آسيا، وانفتاحها على كردستان العراق بتدعيم نفوذها الاقتصادي وعلى السعودية، وفّر لها مرونة كافية للتعامل مع تداعيات الانقلاب الاقتصادية قصيرة المدى، كما وفر لها قاعدة دعم إقليمية ودولية لمواجهة الانقلاب وإدانته.
- ❖ تمكنت تركيا من تحمل التبعات الاقتصادية للانقلاب بسبب ضخامة اقتصادها وتنوع خياراتها السياسية والاقتصادية.
- ❖ تقييم تركيا علاقات اقتصادية مع الصين وتتوسع معها في علاقاتها التجارية بل وحتى العسكرية، ما يوفر بدائل متاحة، مستفيدة من التنافس الدولي، أمر تم تسريعه بعد الانقلاب بادخال اليوان كعملة للتداول والتبادل التجاري بين البلدين للتخفيف من وطأة الدولار والارتباط بالاقتصادات الغربية، بشكل ساعد على ملاحقة الانقلابيين وتجاوز مخاطر العقوبات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية المباشرة.

اجتماعياً

- استقرار اجتماعي مدعوم بمؤشرات اقتصادية تتعلق بالصحة والتعليم والتجارة الخارجية، ونمو اقتصادي متوقع في ظل الاستقرار السياسي؛ فالعلويون والأكراد في تركيا لا يرغبون بخسارة رفاههم لصالح مشاريع تستنزفهم وتهدد وجودهم، والأكراد لا يرغبون بالتورط في صراع إقليمي يقودهم نحو المجهول، لذلك يُرجح أن تستمر حالة الاستقرار الداخلي والاجتماعي وأن تتمكن تركيا من احتواء الهجمات الإرهابية والنزعات الانفصالية.
- تجربة مريرة مع الحكم العسكري والانقلابات دفعت المجتمع لرفض الانقلابات خشية تداعياته الخطيرة على المجتمع وعلى الحريات العامة وعلى الاستقرار.
- شجع الانقلاب الفاشل تركيا على توجيه ضربات لخصومها وعلى رأسهم فتح الله غولن وحركة الخدمة والانفصاليين الأكراد، إلى جانب تطهير واسع لمؤسسات الدولة ومن ضمنها الجيش لمواجهة المحاولات الانقلابية المستقبلية وردعها وتعزيز الحضور في مؤسسات الدولة.
- وحد الانقلاب الفاشل القوى السياسية والاجتماعية وأضعف الأصوات المعارضة ولو أنياً، ما أتاح للحكومة التركية اتخاذ إجراءات قانونية واقتصادية وسياسية وأمنية جريئة، وزاد بصورة لافتة قدرتها على المناورة العسكرية والسياسية والاقتصادية.
- سرع الانقلاب جهود التقارب والمصالحة الروسية التركية، وأنعش المشاريع الاقتصادية المشتركة.
- دفع الانقلاب تركيا نحو مزيد من التعاون مع الصين في المجال الاقتصادي ومع السعودية ودول الخليج.

- باتت تركيا أكثر نزوعاً نحو المبادرة السياسية والعسكرية بالتدخل العسكري في سوريا.
- أعطى الانقلاب الفاشل الشرعية للتدخل التركي في سوريا ومواجهة الأحزاب الكردية الانفصالية والإرهابية كتطعيم الدولة، بعد التخلص من العناصر المعيقة داخل الجيش وتراجع المعارضة السياسية والتوافق مع روسيا.
- سرع الانقلاب محاولات تركيا لتصفير مشاكلها مع دول الجوار ومن ضمنها لمواجهة التداعيات الداخلية والضغط الخارجي.
- أسهم فشل الانقلاب في إضعاف تحالف الثورة المضادة، وفتح الباب لتركيا للانفتاح على القوى الإقليمية وعز موقعا في مواجهة عمليات الاستهداف المستمرة.
- زاد الانقلاب من مرونة الحكومة التركية في التعامل مع القوى الديمقراطية والإسلامية والقضية الفلسطينية والسورية، ما أتاح لها إجراء تعديلات في سياساتها الخارجية. فهي تعتمد بصورة أكبر على قوتها الناعمة ومواقفها المبدئية وهي رصيدها الاستراتيجي في ظل غياب حلفاء يعتد بهم، لتضيف إليها القوة الخشنة والمناورة السياسية الأكثر تحرراً من المواقف الثابتة.
- أسهم فشل الانقلاب في إضعاف النفوذ الأمريكي والأوروبي والإيراني في الجيش والمعارضة والإعلام التركي.

التنبؤ

- يُرَجَّح استمرار توظيف حزب العدالة والتنمية للانقلاب الفاشل لتحقيق المزيد من الإنجازات الاجتماعية والقانونية والسياسية والأمنية، بما يعزّز هوية البلاد الإسلامية ونظامها الديمقراطي واستقلالها.
- يرَجَّح أن تتجح تركيا في مواجهة التحديات الاقتصادية على المدى المتوسط بفعل انفتاحها على روسيا والصين وآسيا الوسطى ودول الخليج وتوسيع مروحة تحالفاتها وانفتاحها على القوى الإقليمية والدولية.
- يرَجَّح أن تتمكن تركيا من مواجهة التهديدات الإرهابية والانفصالية وأن تصبح أكثر نزوعاً للمبادرة السياسية.
- يرَجَّح أن تتجح الحكومة التركية بتعديل النظام البرلماني ليتحول إلى رئاسي نتيجة دعم الأحزاب القومية وأفراد في الأحزاب اليسارية كما حدث في التعديلات التي طالت سن الانتخاب وحققت نسبة تصويت ٣٤٠ صوتاً في حين أن التعديلات تحتاج إلى ٣٣٣ صوتاً، وأن تتجح في الاستفتاء العام.
- يتوقع أن تتراجع المخاطر الاقتصادية والسياسية والأمنية في تركيا بسبب تراجع مخاطر الانقلاب وتداعياته، بوصول الرئيس الأمريكي ترامب إلى سدة الرئاسة في أمريكا وانشغال أمريكا بصراعاتها الداخلية وانعكاس ذلك على فاعلية سياستها الخارجية، وتراجع تنظيم الدولة في العراق وسوريا، وانتقال الصراع السياسي إلى مرحلة التفاوض والمساومة.
- يتوقع أن تتمسك تركيا بالتقارب مع روسيا وأن يكون لها انعكاسات على الأزمة السورية والعراقية.
- يتوقع تمسك تركيا بالحل السياسي في سوريا وأن يتعزّز دورها في العراق بشكل تدريجي.

- يرجّح أن تتمكن أنقرة من إضعاف النفوذ الأمريكي في تركيا وتعزيز ذلك بعيد وصول ترامب إلى منصب الرئاسة.
- يرجّح أن تصبح تركيا لاعبا إقليميا سياسياً وعسكريا مهما، بسبب النزعة للمبادرة والتي تطورت عقب الانقلاب الفاشل.
- يرجّح أن يزيد حجم انفتاح الدول العربية على تركيا مستقبلا بسبب استقرار نظامها السياسي ودورها المؤثر في سوريا والعراق وعلاقتها المتطورة مع روسيا وانشغال أمريكا بأزماتها بتأثير العامل الانتخابي.
- يرجّح تراجع مخاطر الدور الإيراني على تركيا، لصالح دور تركي متمام في الإقليم سياسياً واقتصادياً، مدعوما بشرعية داخلية وتحالفات اقتصادية وسياسية تشمل أمريكا وروسيا ومروحة واسعة من الدول الإقليمية.
- يتوقع تفاقم أزمة تحالف الثورة المضادة واضمحلاله وعزل دوله على المدى المتوسط، أمر يفاقمه غموض السياسة الأمريكية وتخطيطها بعيد الانتخابات.
- يرجّح أن تسفيد تركيا من التصارع الروسي الأمريكي وأن تستثمر في المتغيرات الديناميكية المتذبذبة سواء الدولية أو الإقليمية لزيادة قدرتها على المبادرة والمناورة السياسية الداخلية والإقليمية.
- يتوقع أن يسهم تعديل النظام البرلماني في تركيا إلى نظام رئاسي في استقرار تركيا وأن يعزّز مكانتها الإقليمية، مضيفا مزيدا من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الاتفاق النووي الإيراني ١+٥

المعطيات الحالية

سياسياً

تم توقيع الاتفاق بين إيران والدول الست (الولايات المتحدة والصين وروسيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا) في فيينا في ١٤ تموز ٢٠١٥، وصادق مجلس الأمن على الاتفاق بالإجماع في جلسته التي انعقدت بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥.

البند الرئيسية في الاتفاق:

- تقييد البرنامج النووي الإيراني على المدى الطويل، مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة ٣,٦٧٪.
- تحويل مفاعل فوردو وهو المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم إلى مركز لأبحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية.
- خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى ٥٠٦٠ جهاز فقط.
- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع الإيرانية المشتبه بها، ويشمل ذلك مواقع عسكرية يتم الوصول إليها بالتنسيق مع الحكومة الإيرانية.
- تمتنع إيران عن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة ١٥ عاماً.
- حظر استيراد أجزاء يمكن استخدامها في برنامج إيران للصواريخ الباليستية لمدة

٨ سنوات، كما يحظر استيراد الأسلحة لمدة ٥ سنوات.

- الاتفاق يسمح بإعادة فرض العقوبات خلال ٦٥ يوما إذا لم تلتزم طهران بالاتفاق.

وستحصل إيران في المقابل على:

- رفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران بشكل تدريجي بالتزامن مع وفاء طهران بالتزاماتها في الاتفاق النووي. ويعني ذلك استمرار تجميد الأصول الإيرانية في الخارج لمدة ٨ سنوات، واستمرار حظر السفر على معظم الأفراد والهيئات التي شاركت في البرنامج النووي لمدة ٥ سنوات. لكن سيتم تقليل هذه الفترات في حالة تأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي، ويتم رفع العقوبات نهائيا في حالة الوفاء التام بكافة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النووي.

- ستتمكن إيران من معاودة تصدير النفط بكامل طاقتها الإنتاجية فور بدء تنفيذ الاتفاق.

- ينص الاتفاق أيضا على التعاون بين الدول الكبرى وإيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

- أحدث الاتفاق انقسامًا داخل الساحة السياسية في الولايات المتحدة، وهاجم ترامب وحملته الانتخابية هاجم الاتفاق ووعد بتمزيقه، وزاد المشهد ارتباكًا الحديث عن بنود سرية للاتفاق طالب أعضاء في الكونغرس بالكشف عنها.
- صادق البرلمان الإيراني على الاتفاق، وكذلك خامنئي بتحفظ بقوله: «لا أوافقها ولا أعارضها، لأنه لم يحدث شيء لحد الآن»، وسجّل باعتباره نجاحًا لحكومة الرئيس الإصلاحية روحاني.
- استاءت السعودية ودول الخليج من الاتفاق واعتبرته خطوة للتقارب الأمريكي الإيراني على حساب منطقة الخليج ولصالح المشروع الإيراني في المنطقة بشكل يسمح بتمويل عملياتها العسكرية.
- اعترضت (إسرائيل) على الاتفاق باعتباره يرفع العقوبات عن إيران مع استمرار

- برنامجها في التسلّح الباليستي وبمكّنها من تطوير قدراتها النووية ومن تعزيز نفوذها في المنطقة.
- أقرت الولايات المتحدة قانوناً جديداً في الكونغرس يفرض عقوبات على إيران في حال استمرارها ببرامج التسلّح ومحاولات لتعديل الاتفاق النووي والكشف عن بنوده في محاولة لطمانة الحلفاء.
- استعادت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وتوافد المسؤولون الأوروبيون إلى طهران بكثافة لافتة.
- لم تعقد إيران صفقات كبيرة مع روسيا إلا أنها بقيت مصدراً مهماً للسلاح فضلاً عن تعاونهما في الملف السوري.

اقتصادياً

- استمرت طهران في تطوير قدراتها العسكرية؛ إلا أن المخاوف من تراجع مكانة الحرس الثوري الذي يسيطر على ٢٠٠٠ شركة زاد مخاوف المحافظين من الاتفاق ومن تداعياته على الساحة الداخلية في تقوية فرص الإصلاحيين لتدعيم نفوذهم.
- قوبل الاتفاق بترحيب تركي إلا أنه زاد مخاوف أنقرة من إمكانية إعطاء إيران دوراً إقليمياً أكبر في المنطقة، إذ أسهم الاتفاق في «شرعنة» النشاطات السياسية والاقتصادية الإيرانية في الإقليم خصوصاً في العراق وسوريا، مهدداً بإلحاق خسائر اقتصادية بتركيا، فالمبيعات الإيرانية عبر الوسيط كانت تكلف إيران ٣٠ مليار دولار، وكانت تركيا أحد المستفيدين من ذلك.
- تمكنت طهران من البدء بتصدير نفطها إلى دول العالم وخاصة الهند والصين، إذ بلغ إنتاجها أكثر من مليون ونصف المليون برميل يومياً، بعد أن كان المعلن عنه لا

يتجاوز نصف مليون برميل، مع إمكانية رفع الإنتاج إلى ٤ مليون برميل، ما سيزيد من عائداتها النفطية.

- تمكّن طهران من الحصول على مليار و ٢٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة مقابل الإفراج عن أمريكيين معتقلين لديها كشف عن إمكانية وجود بنود سرية في الاتفاق.
- عقدت إيران العديد من الاتفاقات التجارية مع شركات أمريكية وأوروبية وإيطالية وألمانية وفرنسية من خلال صفقات تجاوزت قيمتها الـ ١٠٠ مليار دولار، كان أبرزها التعاقد على شراء طائرات إيرباص وقطع غيار من شركة بوينغ.
- أسهم الاتفاق في تراجع أسعار النفط وتعطيل الجهود لضبط الأسعار بعودة طهران إلى السوق العالمي إلى جانب إمكانية تصديرها للغاز ومنافسة روسيا مستقبلاً بالشراكة مع أوروبا.
- على الرغم من أهمية الاتفاق في تحسين الاقتصاد الإيراني المحلي والتخلص من الضغوط الاجتماعية إلا أنه أثار مخاوف المحافظين في إيران، وأشعل حرباً نفطية برفض السعودية خفض إنتاجها النفطي بما يسمح بزيادة واردات إيران المالية.

التفسير والتحليل

سياسياً

- تسعى إيران للانفتاح على القوى الغربية من أجل رفع العقوبات الغربية وتنويع خياراتها الاستراتيجية لتخفيف الضغوط الناشئة عن الأزمة اليمنية والعراقية.
- رغبة أمريكية بدفع إيران للتعاون مع الولايات المتحدة في إدارة الملفات الإقليمية انسجاماً مع توجهات الإدارة الأمريكية في الحرب على الإرهاب والقيادة من الخلف وإضعاف التيارات السلفية.

- رغبة أمريكية بكبح طموحات إيران النووية وتفكيك الشراكة الإيرانية مع الصين وروسيا.
- رغبة أمريكية في إيجاد منظومة إقليمية جديدة تلعب فيها إيران دورا يحد من الكلف التي تتحملها واشنطن في الإقليم (في العراق وسوريا والخليج العربي) في ظل رغبتها تجنّب التدخل العسكري في أزمات الإقليم المعقّدة؛ والتفرغ لمواجهة الصين في الباسفيك.
- رغبة القوى الغربية وأوروبا بإيجاد توازن إقليمي تلعب فيه إيران دورا مهما في موازنة تركيا والسعودية على خلفية التباين في المواقف تجاه الربيع العربي والحرب على الإرهاب وأزمة اللجوء.

اقتصادياً

- رغبة إيران بالتخلص من الضغوط الاقتصادية والعقوبات بما يسمح بإعادة بناء اقتصادها وقوتها العسكرية، خصوصا وأن العقوبات تكبّدها خسائر مباشرة تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار بسبب التجارة والبيع عبر الوسيط وخسائر بنوية أدت إلى ترهّل كبير في البنية التحتية.
- الاتفاق يساعد إيران على لعب دور مهم في تحديد أسعار النفط وممارسة تأثير على الدول المستوردة، إلى جانب إضافة أداة جديدة إلى سياستها الخارجية.
- ترغب أميركا بالانفتاح على إيران اقتصاديا لتحقيق عوائد اقتصادية إلى جانب الرغبة بأبعادها عن روسيا والصين.

اجتماعياً

- يتوقع أن يسهم الاتفاق برفع نسب النمو في إيران ٤ ٪ إلى جانب خفض التضخم إلى ٨ ٪ بدل ١٣ ٪، ما سيؤثر على البطالة المرتفعة والتي تجاوزت الـ ١١ ٪.
- مثّل الاتفاق فرصة لإصلاحيين للترويج لبرنامجهم السياسي والاجتماعي المنفتح وللانفتاح على القيم الغربية، إلا أنه زاد من مشاعر القلق لدى المحافظين، خصوصاً أن الحرس الثوري يسيطر على الاقتصاد الإيراني من خلال أكثر من ٢٠٠٠ شركة.
- تعاني المنطقة من الصدمات الطائفية، الأمر الذي يجعل الانفتاح على الغرب مسألة مهمة لاستعادة التوازن الداخلي في إيران القابل للتأثر بالصراعات الإقليمية ذات الكلفة الطويلة، ما يعني أن الاقتصاد عنصر مهم في الاستقرار والانفتاح والبحث عن حلفاء جدد.
- رغبة القوى الغربية وأميركا بممارسة تأثير ثقافي وسياسي في إيران من خلال الاستثمار في الاتفاق النووي وتعزيز قوة الجناح الإصلاحية، إلى جانب الرغبة في إيران للعب دور إقليمي يتسابق مع الاستراتيجيات والتوجهات الغربية.

الانعكاسات على الوقع في المنطقة

- الاتفاق عزّز مكانة إيران في توجهات الولايات المتحدة في عهد أوباما في الحرب على الإرهاب في العراق وسوريا وفتح الباب لتعاون روسي أمريكي.
- تراجع أهمية الحرب على الإرهاب لدى الدول العربية لصالح مواجهة التهديد الإيراني.

- تراجع ثقة دول الخليج وعلى رأسها السعودية بالدور الأمريكي.
- تراجع أهمية مواجهة الربيع العربي ومكافحة الإرهاب في الاستراتيجية السعودية لصالح دعم جهود إنشاء تحالفات إقليمية لمواجهة إيران في العراق وسوريا واليمن؛ كالتحالف العربي لمكافحة الإرهاب الذي تراجعت أهميته وفاعليته في العراق وسوريا لصالح التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن.
- دفع الاتفاق السعودية إلى التقارب مع روسيا والصين ليضاف إلى عدد من العوامل الضاغطة على إعادة تقييم العلاقة الأمريكية السعودية، ما يعني إمكانية حدوث تحولات تراكمية تؤثر في قوة التحالف والشراكة السعودية الأمريكية.
- فعّل الاتفاق دور إيران في منظمة أوبك وعزّز موقفها في السوق النفطي في ظل الأزمة النفطية، معزّزا قدرتها التفاوضية والدبلوماسية.
- عزّز الاتفاق من مكانة إيران الإقليمية وضاعف قدرتها على المناورة السياسية.
- رفع الاتفاق منسوب عدم اليقين في السياسة الإقليمية في ظل ارتداداته على الساحة الداخلية الأمريكية والإقليمية.
- عزّز الاتفاق الانقسامات داخل الساحة السياسية الأمريكية وانعكس على الحملات الانتخابية وفتح المجال للإصلاحيين في إيران لتعزيز مكانتهم على حساب المحافظين.
- عزّز الاتفاق الانقسامات داخل المعسكر الغربي وصعّب انسحاب الولايات المتحدة بشكل منفرد من الاتفاق لأنه معزّز بقرار دولي.
- قيّد الاتفاق إيران باتفاقات تسمح للقوى الدولية الضغط عليها ومساومتها على تنفيذ القرار الدولي والاتفاقات المرتبطة بالاتفاق.

التنبؤ

- يرجح أن يفاقم الاتفاق أزمة الثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في الإقليم (دول الخليج وإسرائيل وتركيا) وأن يرفع الكلف السياسية والعسكرية لتحالفاتها لاستعادة الثقة.
- يرجح تزايد الخلاف حول الاتفاق النووي الإيراني داخل الساحة السياسية الأمريكية ما يحد من فاعلية الاتفاق في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية ويربكها.
- يرجح أن يتحول الاتفاق النووي إلى ورقة للتصارع الداخلي الأمريكي إلى جانب التصارع والاختلاف في المعسكر الغربي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية.
- يرجح أن تؤدي معارضة الرئيس الأمريكي ترامب للاتفاق إلى تحويلة لأحد أسباب التوتر داخل الساحة الداخلية الأمريكية والساحة الدولية في نفس الوقت، ما يؤدي إلى تصاعد الخلافات مع أوروبا والسعودية وإيران، وأن يفاقم انعدام الثقة بالسياسة الأمريكية ويضعف تأثيرها لصالح روسيا والصين.
- يتوقع أن يعزز الاتفاق جهود السعودية لتوثيق علاقاتها بروسيا والصين والهند وباكستان لتتويج مصادر التسليح والتجارة.
- تزايد فرص قيام السعودية بعقد صفقات سياسية مع روسيا في سوريا وانضمامها لتركيا في التقارب مع موسكو.
- يرجح أن تتراجع أهمية الاتفاق النووي في صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة في ظل الاختلاف الداخلي الأمريكي والمعارضة العربية والإسرائيلية والهواجس التركية والتقارب الروسي الإيراني.

قانون جاستا «قانون العدالة ضد الإرهاب»

المعطيات الحالية

سياسياً

قانون جاستا «قانون العدالة ضد الإرهاب» قانون صادق عليه الكونغرس الأمريكي بأغلبية كاسحة بعد رفضه فيتو الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته باراك أوباما يوم الأربعاء ٢٨ ايلول ٢٠١٦.

أهم ما تضمنه القانون:

- المادة الأولى تعتبر أن «الإرهاب الدولي» يعتبر مشكلة خطيرة تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.
- المادة الثانية تعتبر أن الإرهاب الدولي يؤثر سلباً على حركة التجارة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره يلحق ضرراً بالتجارة الخارجية وينسف استقرار السوق ويضيق على حركة سفر المواطنين الأمريكيين إلى خارج البلاد، وعلى قدوم الزائرين الأجانب إلى الولايات المتحدة.
- المادة الثالثة تعتبر أن بعض المنظمات الإرهابية الأجنبية (دون أن تسميها) تنشط من خلال أفراد أو مجموعات تابعة لها في جمع مبالغ ضخمة خارج الولايات المتحدة وتوظيفها لاستهداف الولايات المتحدة.
- المادة الرابعة أوضحت أن من الضروري معرفة الأسباب الموضوعية وأبعاد المسؤولية

القانونية حول الأفعال التي تحض على تقديم المساعدة وتدعو للتحريض والتآمر تحت الفصل « ١١٣ ب» من الباب «١٨» من القانون الأمريكي.

- المادة الخامسة قالت إن الأشخاص أو الجهات أو الدول التي تساهم أو تشارك في تقديم دعم أو موارد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص أو منظمات تشكل خطراً داهماً وارتكاب أعمال إرهابية تهدد سلامة مواطني الولايات الأمريكية أو أمنها القومي أو سياستها الخارجية أو اقتصادها، يتوقع جلبها للمثول أمام المحاكم الأمريكية للرد على أسئلة حول تلك الأنشطة.
- المادة السادسة تنص على أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حقيقية في توفير الأشخاص أو الجهات التي تتعرض للإصابة جراء هجمات إرهابية داخل الولايات المتحدة بالمثل أمام النظام القضائي من أجل رفع قضايا مدنية ضد أولئك الأشخاص أو الجهات أو الدول التي قامت بتقديم دعم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أشخاص أو منظمات تعتبر مسؤولة عن الإصابات التي لحقت بهم.

التبعات السياسية للتعريف القانوني الجديد:

اقتصادياً وعسكرياً

- وسَّع القانون تعريف الإرهاب ليشمل عمليات التمويل التي تنشط فيها البنوك والمؤسسات الخيرية، مهددا نشاط أي مؤسسة خيرية أو مالية أو منظمة، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، ما يفسر رغبة أعضاء الكونغرس بعرض قانون إضافة الإخوان المسلمين إلى قائمة الإرهاب الأمريكية من خلال اعتبارها جماعة إرهابية، أمر تقدم به السيناتور الأمريكي تيد كروز.
- القانون رفع الحصانة عن الدول، الأمر الذي استهدف إيران التي وقعت الاتفاق النووي، والمملكة العربية السعودية أحد أكبر مصدري النفط في العالم وأهم المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد إصدار تقرير لجنة التحقيق في الكونغرس عن أحداث ١١ سبتمبر وتم الإشارة فيه إلى وجود علاقة بين بعض المتهمين وأفراد من العائلة المالكة السعودية، ما هدد بتجميد أصولها وأموالها في الولايات المتحدة، وكذلك الحال مع إيران المتهمه بهجمات ذهب ضحيتها امريكيين؛ وقد نصت المادة الثالثة على ذلك بوضوح من خلال نصها الوارد في الفقرة التالية :
المادة الثالثة، مسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب: «لن تكون هناك دولة أجنبية محصنة أمام السلطات القضائية الأمريكية في أي قضية يتم فيها المطالبة بتعويضات مالية من دولة أجنبية نظير إصابات مادية تلحق بأفراد أو ممتلكات أو نتيجة لحالات وفاة تحدث داخل أمريكا وتتجم عن فعل إرهابي أو عمليات تقصيرية أو أفعال تصدر من الدول الأجنبية أو من أي مسؤول أو موظف أو وكيل بتلك الدولة أثناء فترة توليه منصبه بغض النظر إذا كانت العمليات الإرهابية تمت أم لا». ومنحت هذه المادة المواطن

الأمريكي حق تقديم دعوى ضد أي دولة أجنبية.

- في ضوء القانون أجريت تعديلات على قانون الحصانة الدبلوماسية، فوفقاً للمادة (٤) من القانون فإنه تم بشكل عام تعديل الفصل (٢٢٢٣) من المادة (١٨) من القانون الأمريكي الخاصة بالحصانة السيادية للدول الأجنبية بإضافة النص التالي: «يؤثر التعديل الذي تم في هذه المادة على حصانة الدول الأجنبية تحت أي قانون آخر، وذلك حسب تعريف هذا التعبير الوارد بالمادة ١٦٠٢ من الباب (٢٨) من القانون الأمريكي».
- القانون مثّل عنصراً جديداً في علاقة الولايات المتحدة بالدول الأخرى، إذ أتاح لها ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والقانونية من خلاله، وسمح بإمكانية التفاوض من خلاله مع الدول المستهدفة، ما يضعف قدرتها على إدارة علاقاتها بالولايات المتحدة ويجعلها رهينة لرغبات المحلفين والكونغرس الأمريكي كما ورد في المادة (٥) من القانون عن وقف الدعاوى لحين انتهاء المفاوضات مع الدول، حيث تنص: «تملك المحاكم سلطة قضائية حصرية للبت في أي قضية تخضع بموجبها دولة أجنبية للقضاء الأمريكي، كما يحق للمدعي العام التدخل في أي قضية تخضع بموجبها دولة أجنبية للسلطة القضائية للمحاكم الأمريكية، وذلك بغرض السعي لوقف الدعوى المدنية كلياً أو جزئياً».
- منح القانون المحاكم الأمريكية حق وقف الدعوى ضد أي دولة أجنبية إذا ما شهد وزير الخارجية بأن الولايات المتحدة تشارك بنية حسنة مع الدولة الأجنبية المدعي عليها بغية التوصل إلى حلول للدعاوى المرفوعة على الدولة الأجنبية أو أي جهات أخرى مطلوب إيقاف الدعاوى المرفوعة بشأنها».
- فتح القانون المجال للدول الأجنبية ممارسة نفس الحق في استصدار قوانين مشابهة ومن بينها السعودية وإيران، باللجوء لبدأ المعاملة بالمثل الذي يحكم العلاقات الدبلوماسية، من أجل الرد على هذا الإجراء.

- وحد القانون مدة إيقاف الدعوى بأن لا تزيد عن ١٨٠ يوماً، كما يحق للمدعي العام مطالبة المحكمة بتمديد فترة إيقاف الدعوى لمدة ١٨٠ يوماً إضافية، ما يعقد علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها خصوصا وأنها تملك العديد من القواعد العسكرية والمصالح السياسية والاقتصادية في هذه الدول، مدسّنا حقبة جديدة في العلاقة بين الولايات المتحدة وبين حلفائها تفضي إلى مزيد من انعدام الثقة والتدهور والتعقيد لهذه العلاقات وتحدّ من فاعليتها لقدرة الأفراد على إعاقة هذه العلاقات ومنع تطورها.
- حذر أوباما وكبار قادة الجيش والاستخبارات ووزير الدفاع السابق اشتون كارتر مرارا من أن هذا القانون لا يخدم مصالح الولايات المتحدة، ويعرّض الحكومة الأمريكية لقوانين مشابهة، إذ قال أوباما في مقابلة مع شبكة (CBC) «إذا أفسحنا المجال أمام أفراد أمريكيين لمقاضاة الحكومات بشكل مستمر، فإننا سنفتح الباب أمام مقاضاة الولايات المتحدة من قبل الأفراد في بلدان أخرى».
- لم تحدد إدارة ترامب موقفها من القانون، إلا أن وزير خارجيتها المرشح تيلرسون عبر عن رغبة بلاده بملاحقة الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة ثم التفرغ للقاعدة والإخوان المسلمين، إلا أنه عبّر عن تراجع أهمية حقوق الإنسان في تقييم علاقة الولايات المتحدة بالسعودية. وعن نظرة إيجابية عكست تجاذبات حادة داخل المؤسسات الأمريكية في كيفية توظيف القانون، ما جعله حمّال أوجه وأداة ضغط جديدة بما يوفره لوزير الخارجية من إمكانيات للمناورة السياسية؛ ففي حين رفع ٨٠٠ مواطن امركي قضية على السعودية للمطالبة بـ ٦ مليار دولار؛ رفعت قضايا على إيران وجمدت البنوك البلجيكية ما قيمته مليار و٤٠٠ مليون دولار.
- عكس القانون قدرا كبيرا من التخبط والتصارع داخل الساحة السياسية الأمريكية قبيل موعد الانتخابات الأمريكية، مقدما للرئيس المنتخب ورقة ضغط على الدول الحليفة، إلى جانب كونه معيقا أساسيا لتطوير هذه العلاقات بدفعها نحو مسار جديد من الممكن أن يسهم في إعادة صياغة علاقات الولايات المتحدة بحلفائها

وأصدقائها وخصومها في العالم، عاكسا رؤية جديدة للدور الأمريكي في النظام الدولي.

- دفع القانون السعودية عبر وزير خارجيتها قبل إقراره إلى التهديد بسحب استثماراتها واحتياطاتها النقدية في الولايات المتحدة والتي قدرت ما بين ٦٠٠ مليار إلى ١٠٠٠ مليار دولار، أمر لم تنفذه السعودية مبقية على عملية التفاوض قائمة مع إدارة أوباما و بانتظار موقف الرئيس الجديد ترامب الذي حركت في زمنة قضية عرضت على القضاء للمطالبة ب٦مليار دولار ترافق مع زيارة ولي العهد الانبي محمد بن سلمان إلى واشنطن ومقابلته الرئيس الجديد ترامب عاكسا قدرا كبيرا من الغموض في العلاقة المستقبلية وطبيعة الجهات التي ترسم ملامح هذه العلاقة التي لم تعد حكرا على الرئيس الأمريكي او الخارجية الأمريكية.
- استاءت إيران من القانون لكونه يمثل تهديدا للاتفاق النووي وتفريغا له من مضمونه، إذ يمكن استغلاله من قبل أطراف عديدة لتجميد أصولها مرة أخرى، مضيفا أعباء جديدة للعلاقة بين البلدين ومهددا صفقاتها التجارية مع أوروبا وأمريكا والتي تتضمن تجديد أسطولها الجوي المدني.
- عبّر القانون عن تضارب المصالح والسياسات في الولايات المتحدة بين المؤسسات الكبرى العسكرية والتشريعية والرئاسية، وعزّز من الانقسامات السياسية، وأربك الرؤى والاستراتيجيات السياسية والعسكرية، وعكس انغماسا في الأزمة الداخلية والتصارع الداخلي بين القوى المؤثرة في رسم السياسة الأمريكية، ما أفقد الثقة ببناء علاقات مستترة أو الحفاظ على العلاقات التقليدية.
- قدّم أعضاء في الكونغرس الأمريكي مشروعا لتعديل القانون استدراكا لاعتراض السعودية ورغبة في احتواء آثاره، إلا أن الإجراءات لم تتخذ بعد، وقاد الحملة السيناتور ماكين الجمهوري الذي لم يوفّق إلى الآن بتعديل القانون.
- قدّرت مصادر أمريكية الاستثمارات السعودية في أمريكا إلى جانب حاملي السندات

- الأمريكية بما يقارب الـ ٧٠٠ مليار دولار إلى ترليون و١٠٠ مليار دولار.
- وجود مشاريع استثمارية عرضة للتهديد على رأسها مشروع «صدارة» المشترك بين «أرامكو» السعودية و«داو كيميكال» الأمريكية أكبر مجمع للبتروكيماويات في العالم باستثمار يبلغ ٢٠ مليار دولار، ومشروع مشترك للألمنيوم بين شركة التعدين العربية السعودية «معادن»، وشركة «الكوا» الأمريكية باستثمار يبلغ ١٠,٨ مليار دولار لبناء أكبر مجمع متكامل في العالم لإنتاج الألمنيوم.
- الولايات المتحدة حائزة على أكبر حصة من الأسهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة السعودية، إذ بلغت في عام ٢٠١٤ نحو ١٣ مليارات و٢٠٠ مليون دولار أمريكي.
- حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع خلال السنوات العشر الأخيرة إلى ٧٤ مليار دولار لتحتل السعودية المرتبة ١٢ في سلم الشراكة الأمريكية، في حين تعتبر أمريكا الشريك التجاري الذي يحتل المرتبة الأولى لدى السعودية، ما يعني أن هناك أضرارا كبيرة قد تلحق باقتصادات البلدين في حال تطبيق القانون على علاقات البلدين، خصوصا وأنه سمح للأفراد برفع قضايا إلا أنه أعطى وزير الخارجية الأمريكي دورا في عملية التفاوض، مضيفا ورقة جديدة ضاغطة على السعودية ومحرجة من ناحية أخرى لوزير الخارجية الأمريكي أمام الشركاء التجاريين المحليين في أمريكا؛ ودافعا السعودية للمزيد من الانفتاح على الصين بالتوقيع على اتفاقات ومشاريع بقيمة ٦٥ مليار وقع عليها اثناء زيارة الملك سلمان إلى الصين في اذار ٢٠١٧.
- تعتبر السعودية أكبر مستورد للسلاح من الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بعد حرب اليمن الأخيرة. إذ ارتفعت وارداتها من السلاح بنسبة ٥٤٪ ومن ٥٦ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ٦٤ مليار دولار عام ٢٠١٤ مع إمكانية عقد صفقة كبيرة لاستيراد ما قيمته ١١٥ مليار دولار من الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة؛ دافعا السعودية لتتوسع مصادر التسليح لتشمل تركيا واورانيا وروسيا والصين.

- يوجد على أرض السعودية أحد مراكز قيادة القوات الجوية الأمريكية الإقليمية المهمة داخل قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض، وبواقع ٥٠٠٠ جندي تابعين للجيش وسلاح الجو الأمريكي، وأكثر من ٨٠ مقاتلة أمريكية، وقد استخدمت هذه القاعدة في إدارة الطلعات الجوية لمراقبة حظر الطيران الذي كان مفروضاً على شمال العراق وجنوبه إبان فترة العقوبات الدولية، كما كانت تعمل مركزاً للتنسيق بين عمليات جمع المعلومات والاستطلاع والاستخبارات الأمريكية في المنطقة.
- لكن ومنذ أواسط العام ٢٠٠٣ انتقل حوالي ٤٥٠٠ جندي أمريكي إلى دولة قطر المجاورة، وبقي في السعودية حوالي ٥٠٠ جندي أمريكي فقط ظلوا متمركزين فيما يعرف بـ«قرية الإسكان»، وأنهت أمريكا وجودها العسكري في قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض كم سحبت عدداً من مستشاريها المنخرطين في تقديم المشورة للتحالف العربي في الحرب اليمنية.
- تراجع ثقة إيران بإمكانية التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية وخشيتها من امتداد تداعيات قانون جاستا على نشاطها التجاري مع القارة الأوروبية التي عقدت معها صفقات تجارية كبرى.

اجتماعياً

- وجود أكثر من خمسين ألف سعودي يقيمون إقامة دائمة أو مؤقتة في أمريكا وجزء كبير منهم للدراسة.
- يقدر عدد الغربيين المقيمين في السعودية بـ ١٠٠ ألف مقيم أغلبهم أمريكيون يقيمون في مجمعات سكنية منفصلة يبلغ تعدادها في مدينة جدة وحدها عشرة مجمعات، كما يتواجد عدد منها في مدينة الظهران، في حين يقدر عدد المقيمين في السعودية بنحو ٨ مليون تبلغ قيمة حوالاتهم ٣٦ مليار دولار.

- تباينات ثقافية مهمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية أسهمت في بناء المجمعات السكنية، كما أدت إلى انتقادات أمريكية لحقوق الإنسان في السعودية تفاقمت بعد حرب اليمن، إذ حظرت تصدير أسلحة بقيمة مليار و ٢٠٠ مليون دولار إلى السعودية واستضافت عددا من النشطاء الليبراليين السعوديين على أراضيها وسحبت مستشارين عسكريين من التحالف العربي في اليمن.

التفسير والتحليل

- انقسام اجتماعي وسياسي أفقي وعمودي داخل الولايات المتحدة انعكس على طريقة تقييم العلاقة مع الحلفاء والأصدقاء التقليديين، برز من خلال طرح مشروع القانون على المشرعين وإقراره رغم اعتراض الرئيس السابق أوباما وإدارته والمؤسسات الأمنية، ما يشير إلى وجود تأثير للانقسام ولمناخات العملية الانتخابية والحرب على الإرهاب في أمريكا التي قدمت العامل الانتخابي على المصالح الخارجية وفتحت الباب لمزيد من التفسيرات وعمليات التوظيف للقانون وبتجاهات مختلفة ومتعارضة تضعف ثقة الدول والكيانات السياسية والاجتماعية بالولايات المتحدة.
- وجود جناح معارض للسياسة السعودية يرغب بتحجيم دورها في المنطقة العربية ومعاقبها لصالح نمو في التيار المؤيد لإيران، كما أنه يتساقق مع الرؤية الجديدة للرئيس ترامب الداعي إلى أن تدفع الدول كلفة حمايتها، ما يعني أن القانون من الممكن أن يتحول إلى نقطة ارتكاز جديدة في بناء العلاقة مع السعودية بشكل خاص، وإلى عامل إضافي لزيادة درجة التذبذب السياسي في العلاقة الأمريكية السعودية لتضاف إلى جملة المتغيرات الدينامية المؤثرة في إضعاف تأثير السياسة الأمريكية وفعاليتها.
- عدم قدرة السعودية الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي وتفعيل أدواتها يعكس تراجعاً في مكانتها داخل المؤسسات الأمريكية وصعود تيار جديد في الولايات المتحدة يقيم المصالح الأمريكية بطريقة مختلفة أكثر نزوعاً إلى الانعزالية.
- يسمح القانون بإضافة جماعات وكيانات سياسية واقتصادية إلى قوائم الإرهاب في الولايات المتحدة نتيجة توسيع معنى الإرهاب ودلالاته.
- رغبة الولايات المتحدة ممثلة بالقوى المناهضة لإيران في الكونغرس بإضعاف

التيارات السلفية والنفوذ السعودي من خلال قانون جاستا وضبط ايقاعها بعيدا عن الاتفاق النووي ورؤية أوباما وإدارته بإعطاء إيران دورا في ذلك يضر بمصالح أمريكا و (إسرائيل) على المدى البعيد؛ مقابل عملية توظيف مضاده من قبل اعداء إيران في ادارة الرئيس الحالي ترامب حيث جمدت اموال إيرانية في البنوك البلجيكية بالاستعانة بالقانون ذاته.

- تراجع ثقة حلفاء أمريكا بمصداقية التزامها بالاتفاقات الخارجية، وتقليص قدرتها على ممارسة التأثير الناعم والتفاعل مع القوى السياسية في العالم العربي.

الانعكاسات على الوقع في المنطقة

- وضع قيود على العلاقة الأمريكية السعودية وتذبذبها بتأثير من متغير جديد متأثر بأولويات أمريكية وتحولات داخلية مرتبطة بالإسلام فويبا رفعت من قيمة وأهمية الجوانب المتعلقة بالحرب على الإرهاب، على حساب المصالح الاستراتيجية المشتركة، مضيئا أداة جديدة للضغط على السعودية وتحجيم طموحاتها وقدرتها على المناورة السياسية.
- إرباك السياسة السعودية وتحجيم دورها، إلى جانب دفعها للبحث عن شركاء جدد كالصين وروسيا كبداية ممكنة للعلاقة مع أميركا كتوقيع اتفاقات للتبادل التجاري مع الصين بعملة اليوان وتنوع مصادر السلاح وإنتاجه.
- انعدام الثقة بين الشريكين السعودي والأمريكي محفزا القوى الإقليمية والدولية كالصين وروسيا لملء الفراغ.
- مسارعة أفراد لرفع قضية في مقاطعة كولومبيا «العاصمة واشنطن» في عهد الرئيس السابق أوباما ضد السعودية باسم دي سيمون ضابط البحرية الأمريكي المتوفى في مقر البنتاغون، أضفى أعباء جديدة على العلاقة بين البلدين وأخرجها من أطرها النخبوية التقليدية؛ وفاقمها رفع قضية اوسع تضم ٨٠٠ مواطن امريكي متضررين من أحداث ١١ سبتمبر في عهد الرئيس الحالي ترامب.
- إرباك إدارة أوباما والحملة الانتخابية لهيلاري كلينتون إلى جانب إرباك العلاقة السعودية الأمريكية، فاقمتها تصريحات ترامب بإعادة صياغة العلاقة مع الحلفاء وفق أسس الكلف والمنافع التجارية ما حول القانون إلى أداة ابتزاز ومساومة من قبل ادارة ترامب.

التنبؤ

- يَرجَّح أن يعزِّز قانون جاستا دور الكونغرس الأمريكي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خصوصا إيران والسعودية والكيانات السياسية في المنطقة، وأن يضعف فاعلية إدارة ترامب في صياغة العلاقة اعتمادا على العلاقات الشخصية والمصالح المالية.
- يَرجَّح أن يزيد القانون من مستوى تعقيد عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ويرفع كلفها على الرئيس ومراكز القوى الأساسية اقتصاديا وأمنيا وسياسياً.
- يَرجَّح أن يعيق القانون تطوُّر العلاقات الأمريكية مع دول إقليم الشرق الاوسط، وأن يرفع الكلف السياسية والاقتصادية على الدول الإقليمية وأن يضعف الثقة بسياسة الإدارة الجديدة ليضاف كعنصر جديد إلى العامل الانتخابي في الحد من قدرتها على المناورة.
- يَرجَّح أن يدفع القانون الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة للبحث عن شركاء اقتصاديين وسياسيين جدد ولتنويع التحالفات وتجنُّب توسيع العلاقات الاقتصادية والاعتماد عليها.
- يَرجَّح أن يسهم القانون في تعزيز مكانة روسيا والصين وقدرتها على الترويج لرؤيتها للنظام الإقليمي والدولي الجديد وللحلول السياسية التي تطرحها لمعالجة الأوضاع في ليبيا وسوريا والعراق واليمن.
- يُرجَّح أن يعيق القانون قدرة الرئيس ترامب على صياغة سياسة خارجية متوازنة مع الدول العربية بإضعاف قدرته على المناورة السياسية وتمير رؤية الرئيس الجديد الداعية لإعادة صياغة العلاقات بناء على الكلف والمنافع التي تتلقاها أمريكا من

حلفائها؛ إلا أنه من الممكن أن يستخدمه في الضغط على السعودية أو على أجنحة داخل الدولة السعودية للتأثير على وراثة العرش في السعودية مستقبلاً.

- يرجّح أن يسرّع القانون في دفع السعودية لتوثيق علاقاتها بروسيا والصين والهند وباكستان لتتويج مصادر التسليح والتجارة، إذ عقد الأمير محمد بن سلمان اتفاقات مع الصين بعشرة مليارات دولار للاستثمار، في حين أصبح التبادل التجاري بالعملة الصينية اليوان، واللجوء لأوكرانيا للتسليح والتصنيع.
- إمكانية قيام السعودية بعقد صفقات سياسية مع روسيا في سوريا وانضمامها لتركيا في التقارب مع روسيا.
- إمكانية تعزيز الشراكة التركية السعودية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
- يرجّح أن يسهم القانون في إعاقة تطوير العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأن يسهم في تفرغ الاتفاق النووي من مضمونه.
- يتوقع تراجع العلاقات الثقافية التبادلية وتراجع الوجود السعودي في أمريكا مقابل تقليص الوجود الأمريكي في السعودية.

التحول الديمقراطي في تونس و المغرب

المعطيات

سياسياً

الانتخابات التونسية

- فاز حزب «نداء تونس» العلماني بالمرتبة الأولى في انتخابات ٢٠١٤ بعد أن حاز ٨٦ مقعداً من جملة ٢١٧ في البرلمان، تلاه حزب النهضة الإسلامي بـ ٦٩ مقعداً متراجفاً ٢٠ مقعداً مقارنة بالعام ٢٠١١.
- ركز حزب «النهضة» في حملته الانتخابية على أهمية التشاركية والتوافق في العمل السياسي وتجنّب الصدام مع القوى السياسية واحتواء ضغوط محور الثورة المضادة التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٤.
- تشكيل حكومة توافق بمشاركة حزب النهضة بـ ٣ وزراء و٣ كتاب دولة إلى جانب حزب نداء تونس والحزب الوطني الحر، وحزب آفاق تونس ومنظمة الشغيلة، وإعلان النهضة في مؤتمره العام عن فصل الشقّ الدعوي عن السياسي، وعن تبني مفهوم الإسلام الديموقراطي، وتكريس مفهوم الدولة المدنية في خطابه للعمل السياسي واستناده إلى برنامج اقتصادي ورؤية سياسية منفتحة على القوى السياسية وعلى المجتمع بكافة أطيافه.

- تراجع وتيرة الهجمة السياسية ومخاطرها نسبيا على حزب النهضة على الرغم من استمرار الصراع بين النهضة والأحزاب اليسارية والعلمانية، وعودة الفساد وقوى الدولة العميقة، وتشكيل جبهة إنقاذ بقيادة محسن مرزوقي تضم المنشقين عن حزب نداء تونس وعدداً من القيادات الليبرالية واليسارية المتحالفة ضد حزب النهضة وضد حزب نداء تونس بقيادة باجي السبسي، بهدف الإطاحة بالحكومة وقطع الطريق على إمكانية تنامي قوة حزب النهضة الذي بات القوة الرئيسية في البلاد.
- استمرار النهضة كقوة فاعلة ومؤثرة واستمرار نشاطها وفعاليتها السياسية لدرجة أقلقت باجي السبسي رئيس الجمهورية من الدور القيادي الذي يمارسه الغنوشي نتيجة نشاطه الخارجي والداخلي الذي امتد إلى زيارة الصين والهند، إلى جانب سبع زيارات قام بها إلى الجزائر والتقى خلالها بوتفليقة ومسؤولين جزائريين.
- تقارب كبير بين الجزائر وتونس ممثلة بالنهضة ورئيس الجمهورية باجي السبسي لتوحيد الجهود والتنسيق في الملف الليبي أفضت إلى التفاهم على ضرورة التمسك باتفاق الصخيرات.

الانتخابات المغربية

- الانتخابات البلدية ٢٠١٥: تمكّن حزب العدالة والتنمية من الحصول على المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات (نحو مليون وستمئة ألف صوت) والثالثة من حيث عدد المقاعد (٥٠٢١ مقعداً، بنسبة ١٥,٩٤٪)؛ في حين حل حزب الأصالة والمعاصرة الليبرالي في المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد (٦٦٥٥ مقعداً، بنسبة ٢١,١٢٪) على الرغم من تأخره النسبي في عدد الأصوات (نحو مليون وثلاثمائة ألف صوت)، في انتخابات بلدية تترأسها المدن الكبرى، ما جعل حزب العدالة يقترب أكثر من الطبقة الوسطى والقوى الاقتصادية المؤثرة في البلاد، مسألة كان لها انعكاس واضح

- على الانتخابات البرلمانية التي حقق فيها تقدما معقولا .
- فوز حزب التنمية والعدالة المغربي بانتخابات ٢٠١٦ البرلمانية بزيادة عدد مقاعده من ١٠٧ إلى ١٢٥ مقعدا يتبعه الأصالة ب ١٠٢ مقعد من أصل ٣٩٥ مقعدا، ما منح حزب العدالة حق تشكيل الائتلاف الحكومي.
- تركيز حزب العدالة في حملته الانتخابية على شرعية الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي، معززا بنجاحات اقتصادية وبرنامج عمل يركز على الاقتصاد وتجنّب القضايا الخلافية والإيديولوجية وعززا من مكانة رئيس الوزراء عبد الاله بنكيران كشخصية قوية في البلاد .
- اضطرار الحزب للتفاوض على تشكيل حكومته الائتلافية الثانية لحاجته إلى ١٩٨ مقعدا؛ وبمشاركة أربعة أحزاب على الأقل بعد إعلان حزب «الاستقلال» دعم الحكومة على الرغم من عدم مشاركته فيها، ورفض بنكيران التعامل مع حزب «القوات الشعبية» وحزب «الاتحاد الدستوري والأصالة»، في حين اشترط حزبا «التجمع الوطني للأحرار» (يمين) و«الحركة الشعبية» (يسار) مشاركة حزب «القوات الشعبية» و«الاتحاد الدستوري» (يمين) ورفض مشاركة حزب «الاستقلال»؛ مما عقد مسار المفاوضات أكثر من مرة لاستكمال المشاورات المتعلقة بالحكومة المقبلة، ودفع بنكيران إلى التوقف عن محاولات التفاوض مع القوى السياسية.
- تجنّب حزب العدالة الصدام مع القوى السياسية الرئيسية وتقارب مع الملك، ما أسهم في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد وتجاوز العديد من الأزمات الخطيرة؛ كآزمة العلاقة مع موريتانيا والجزائر بفعل تقدم البوليساريو في الصحراء المغربية باتجاه الحدود الموريتانية وشواطئ المحيط الأطلسي خلافا لاتفاقات وقف إطلاق النار، إلى جانب تفجّر التظاهرات نتيجة تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان فجّرهما اعتداء رجال الأمن على بائع سمك ما أدى إلى مقتله، إلى جانب التحديات المرتبطة بالتهديدات الإرهابية من الجماعات المتطرفة.

- إعفاء بن كيران من تشكيل الحكومة؛ وتكليف الدكتور سعد العثماني، المنتمي لحزب العدالة والتنمية، الذي أعلن عن تشكيل حكومة(٤) بعد ١٠ أيام من تكليفه.

اقتصادياً

تونس:

- تأثرت نتائج حزب النهضة في الانتخابات البرلمانية بالتراجع الاقتصادي والأمني، إذ تعرضت البلاد لموجة من الهجمات الإرهابية عطلت قطاع السياحة، وهددت بتفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية، وترافقت الأزمة مع الانقلاب في مصر وتنامي دور محور الثورة المضادة في العالم العربي مهددا بإقصاء الحزب عن الحياة السياسية، ما جعل المشاركة في الانتخابات والحصول على المرتبة الثانية إنجازا مهما للنهضة محتفظا بمركز متقدم سمح له بالتكيف مع الظروف المتغيرة والضغط المتصاعد من اليسار التونسي والدولة العميقة، وناقلا الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى ساحة المعارضة التي باتت مطالبة بلعب دور وتحمل المسؤولية إلى جانب القوى المشاركة في الحكومة.
- لم يتجاوز معدل النمو ٣,٢ بالمائة منذ بداية ٢٠١٥ و ٢٠١٦، في حين ارتفع معدل البطالة إلى ١٥ بالمائة (ترتفع إلى ٣٠ بالمائة بين خريجي الجامعات)؛ كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٦ بالمائة، إلا أن السبسي أعلن أن العام ٢٠١٧ سيكون عام التنمية في ظل عقد اتفاقات مالية استثمارية كبيرة مع الدول الأوروبية.
- ارتفاع المديونية الخارجية خلال شهر مارس من العام ٢٠١٦ إلى ما يفوق الـ ٢٥ مليار دينار مستنزفة بذلك ٤٠٪ من الناتج المحلي، وتراجع نسب النمو إلى ٢٪؛ وهي مسؤولية مشتركة للأحزاب المشاركة في حكومة الرئيس باجي السبسي.

(٤) شملت حزب التجمع الوطني للأحرار (٣٧ مقعداً برلمانياً) والحركة الشعبية (٢٧ مقعداً) والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (٢٠ مقعداً) والاتحاد الدستوري (١٩ مقعداً).

المغرب

- خفض العجز في الموازنة العامة وتحقيق فائض مالي، إلى جانب خفض المديونية ورفع مستوى النمو ليقارب ٣٪ إلى جانب تحقيق منجزات في القطاع الصحي والتعليمي(٥).
- خفض نفقات صندوق المقاصة بأكثر من ٢٠ مليار درهم بعدما كانت في حدود ٥٦ مليارا سنة ٢٠١١ مع توقعات بأن تتخفض من جديد نفقاته لتستقر في ٢٠١٥ عند حدود ٢٤ مليار درهم، بالإضافة إلى استعادة سيولة مهمة من الأموال المهربة (حوالي مليار دولار من أوروبا، كثمرة لمناخ الثقة الذي زرعه وكنتيجة مباشرة للإعفاءات التي باشرتها لصالح حاملي هذه الأموال، وذلك رغم الظروف الدولية والإقليمية المتسمة بضعف الاستقرار وتداعيات الأزمة العالمية).
- ارتفاع المديونية إلى ما يقارب ٧٦ مليار دولار، ٣٠ مليار دولار ديون خارجية تبلغ نسبتها ٣٠٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي نتيجة تلقي قرض من البنك الإفريقي للتنمية مقدراه ١١ مليار دولار لدعم مشاريع التنمية للعام ٢٠١٧.
- ينفق المغرب أكثر من ١٠٪ من موازنته على الدفاع، إذ تقارب الموازنة ٣ مليار دولار، كما تعاني البلاد من سوء في توزيع الثروة إذ يملك ٨٠٪ من المغاربة فقط ما يقارب الـ ٢٠٪ من الاقتصاد.
- يعاني المغرب من اتفاقات جائرة وقعها مع الاتحاد الأوروبي ودوله تتعلق بالصيد البحري والزراعة مقابل مردود منخفض جدا.

(٥) خفض حاد لعجز الميزانية ٤,٢ ٪ متوقعة في ٢٠١٥ بدل ٧ ٪ عند مجيء الحكومة، وهو إنجاز اقتصادي كبير لحكومة اتخذت قرارات صعبة، إذ إن العجز مرشح للاقتراب من المعيار الأوروبي أي ٢ ٪ إذا استمرت الحكومة على نفس المنوال علما بأن الأوضاع الاقتصادية ومستويات البطالة والفقر مازالت مرتفعة إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا خلال سنوات تولي الحزب لرئاسة الحكومة والائتلاف

اجتماعياً

تونس :

- ارتفاع نسب البطالة إلى ١٥ ٪ مع تضرر قطاع السياحة وتراجع الإنتاجية والصادرات، أدى إلى ارتفاع نسب الفقر والاحباط في صفوف المواطنين المندفعين نحو الهجرة أو الجريمة أو الانضمام للجماعات الإرهابية في ليبيا وسوريا .
- ارتفاع مستوى التعليم، وتراجع واضح في القطاعات الصحية والتعليمية، وتراجع الطبقة المتوسطة، يشكل تحديا لاستقرار الدولة .
- سفر نحو ٢٥٠٠ تونسي إلى سوريا للانضمام إلى المجموعات التي تقاوم نظام بشار الأسد؛ أخرج الحكومات التونسية إلا أنها على الرغم من ذلك لم تشارك في التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، كما أخرجها مشاركة توانسة في هجمات إرهابية داخل القارة الأوروبية خصوصا هجوم برلين .
- لجوء آلاف اللاجئين من ليبيا ومصر إلى أراضيها شكل تحديا اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، إلا أن تونس تمكنت من مواجهة التحدي واحتواء الأزمة .
- وجود نخبة بيروقراطية متعلمة واسعة ودولة عميقة متجذرة وضاربة عميقا في أركان الدولة يفتح الباب أمام حالة من الاستقطاب الأيديولوجي .
- عودة الفساد والدولة العميقة إلى النشاط، وتراجع الفاعلية الادارية، يوفر مزيدا من التحديات أمام التطور الاجتماعي والسياسي .

المغرب:

- وجود تباين واضح بين الريف والحضر في مستويات التنمية والرعاية الصحية والتعليم وتنامي الطبقة الاجتماعية.
- يعاني المغرب من اعتماد كبير على العمالة المهاجرة في توفير دخل للبلاد بالحوالات الأوروبية.
- ضغوط الهجرة واللجوء من إفريقيا كبلد عبور نحو القارة الأوروبية.
- صراعات جهوية تمتد إلى جبال أطلس (الأمازيغ) وإلى الصحراء الغربية (البوليساريو) ما يهدد وحدة البلاد واستقرارها الاجتماعي، كما يعاني المغرب من إشكالات مهمة في مجال حقوق الإنسان.

التفسير والتحليل

تونس

- قدم حزب النهضة نموذجا ديمقراطيا قائما على الحوار والشراكة والتوافق واحتواء الأزمات في ظل حالة انفلات أمني واستبداد سياسي وتراجع اقتصادي وانقلابات عسكرية مدعومة من محور الثورة المضادة استهدف دول الربيع العربي، وتكاد تكون النموذج المتبقي والمستقر من الثورات العربية خصوصا بعد أن صنفتها مؤتمر دافوس في ٢٠١٧ بأنها الديمقراطية الوحيدة في العالم العربي؛ فرغم الضغوط التي تبعت الانتخابات البرلمانية والتي أعاقت تشكيل الحكومة بقي حزب العدالة صاحب الحق في تشكيل الائتلاف الحكومي؛ بشكل يصعب اقصاؤه أو تجاوزه موفرا قدرا عاليا من المرونة والقدرة على المناورة.
- اندفاع تونس نحو الحوار وتأسيس حكومة تكنوقراط وتمسك حزب النهضة بالمشاركة في الحكومة بثلاث وزراء بعد أن حل في المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤، مشاركة مدفوعة بهواجس الاقصاء والعزل السياسي، ما دفع الحزب لتقديم تنازلات سياسية لصالح خصومه في المعارضة بما فيهم الدولة العميقة، وترافق ذلك مع أزمة اقتصادية وأمنية، فكان التوافق السياسي الحل الأفضل والنموذج الإيجابي الذي قدمته تونس في موازاة نماذج أخرى اندفعت في اتجاهات أخرى إقصائية ودموية كالانقلاب في مصر والحرب الأهلية في ليبيا وسوريا واليمن.
- تمكنت حركة النهضة في تونس من استيعاب الأزمة بعد موجة الاغتيالات والفوضى الأمنية، ونقلت جزءا من الأعباء إلى خصومها، وحققت درجة أعلى من الانفتاح السياسي والفكري كان موضع إشادة القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جانب القوى الإقليمية وعلى رأسها الجزائر (إذ التقى الغنوشي

الرئيس بوتفليقة سبع مرات خلال الأعوام الخمس الماضية، إلى جانب مشاركة فاعلة في المؤتمرات الدولية في ألمانيا وداغوس والانفتاح على الصين، ما مكنها من إحباط مساعي عزلها والحد من فاعليتها السياسية محليا وإقليميا).

- قدمت النهضة خطابا سياسياً متقدما بالدعوة إلى فصل الديني عن السياسي وإلى ديموقراطية إسلامية ودولة مدنية للدفاع عن شرعيتها أمام الهجمة الإعلامية وحملات الاقصاء التي استهدفتها (مخاطر متجددة تمثلت مؤخرا بتشكيل جبهة إنقاذ تونس بتحالف مع قوى إقليمية عربية).

المغرب

قدم المغرب نموذجا في تداول السلطة والاحتكام لصناديق الاقتراع إلى جانب نجاحات اقتصادية خفضت العجز في الموازنة والدين الخارجي، إلا أنه ما زال يعاني من قصور في ملف حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة؛ ومعقوات تتعلق بتشكيل الحكومة وتسيير اعمال البلاد.

- تعززت شعبية حزب العدالة نتيجة الإنجازات الاقتصادية وقدرته على إدارة الشراكة والائتلاف مع الأحزاب السياسية إلى جانب العلاقة مع القصر؛ ما اعطاه مرونة كبيرة سمحت بتقبل اعادة تشكيل الحكومة بزعامة سعد العثماني.
- تجنّب الحزب الخطاب الإيديولوجي والتركيز على الشأن الداخلي وتصارع القوى السياسية المنافسة أسهم بتقدمه في الانتخابات على خصومه، إلى جانب تركيزه على شرعية الإنجاز لا الشرعية الإيديولوجية.
- تجنّب الحزب الدخول في صدام مع القصر ومع القوى السياسية، وفضّل الوصول إلى توافقات برعاية القصر، وفضل التوقف عن عمليات التفاوض إلى حين حسم القوى السياسية موقفها من الحكومة؛ أو الذهاب من جديد لانتخابات برلمانية قد تعزز من مكانة الحزب في البرلمان.

الانعكاسات على الوقع في المنطقة

تونس:

- قدمت تونس نموذجا تطبيقيا للوفاق والتشاركية وقدرة على التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية والمحلية السريعة، أفضت إلى تطوير الخطاب السياسي شمل فصل الدعوي عن السياسي وتكريس مفهوم الدولة المدنية، إلا أن ذلك تولد عنه انتقادات من أجنحة متعددة في التيار الإسلامي العام، وصعد من مخاوف القوى اليسارية والليبرالية التي تخشى من تعاضم القوة الانتخابية للنهضة.
- كسب دعم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا في مواجهة «الإرهاب»، وتخفيف حدة الضغوط الدولية، حيث قدمت أمريكا وفرنسا مساعدات اقتصادية وعسكرية خفضت من وطأة الأزمة وحدت من ضغوط محور الثورة المضادة، وأوجدت بدائل عن الدعم العربي ونوعته بالتقارب مع الجزائر وتركيا التي وفرت مساعدات عسكرية وإقامت مع تونس علاقات تجارية قوية وتعاوننا في مسائل الهجرة ومراقبة الحدود.
- احتواء تداعيات الأزمة الليبية ومحاولة لعب دور الوسيط والتعاون مع الجزائر والمملكة المغربية وبناء علاقات متوازنة مع الدولتين، في حين انخفضت حدة التوتر في العلاقات مع مصر وتمكنت من بناء علاقات إيجابية مع القوى الليبية وتحييد المخاطر القادمة من جوار ملتهد.
- تجاوز الأزمة السياسية والمساهمة في إضعاف محور الثورة المضادة.

المغرب

- قدم المغرب نموذجاً تطبيقياً للتفاعل مع البيئة السياسية المحلية وإقامة حكومات ائتلافية برئاسة حزب ذي مرجعية إسلامية، والاحتكام لصناديق الاقتراع والخضوع لقواعد العمل السياسي البرلماني وتداول السلطة، ما جعلها نموذجاً قابلاً للاقتداء به في العالم العربي، إذ كرس مفاهيم العمل الديمقراطي والتعددية، بشكل أوقف ومنع اتساع أزمة الحركات الإسلامية في ظل الفشل الحاصل في مصر وسوريا واليمن وليبيا، وكبح جماح تحالف الثورة المضادة في العالم العربي، ما ساعد على إمكانية وقف التفاعلات السلبية لانحيار التجارب الديمقراطية في مصر وليبيا وتعثر الثورات في سوريا واليمن، مانعاً تمدد نفوذ محور الثورة المضادة، فاتحا الباب لتجارب ناجحة تسمح بخفض الضغوط على الحركات الإسلامية المعتدلة ودفع الهجمة السياسية والإعلامية عنها.
- قدمت حركة النهضة التونسية وحزب العدالة في المغرب أنموذجاً معتدلاً، عزز مكانة التيار الإسلامي المعتدل، وأضفى على خطابه المصداقية، وفتح الآفاق لإمكانية فتح حوار موسع مع الحركات الإسلامية ولعبها دوراً في صياغة المنظومة الإقليمية التي تعاني من الإرهاب والفشل الاقتصادي.
- برزت الشرعية الاقتصادية وشرعية الإنجاز السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن الخطاب الإيديولوجي كأحد أهم العوامل التي تقف خلف النجاحات التي حققها الحزبان (النهضة والعدالة)، وأسهم ابتعادهما عن الخطاب الإيديولوجي في تعزيز المشاركة والتوافق مع القوى السياسية بشكل أسهم في إضعاف الخطاب السياسي لمحور الثورة المضادة.
- اتسعت دائرة تحالفات الأحزاب الإسلامية في تونس والمغرب وتمكنت من تجاوز العوائق الإيديولوجية، إذ أحدثت تقارباً مع حزب نداء تونس، وفي المغرب تمكنت من

التقارب مع حزب الاستقلال. أما على الصعيد الخارجي فقد تمكنت النهضة من توسيع دائرة تحالفاتها الإقليمية لتشمل الجزائر. وفي المملكة المغربية بات حزب العدالة معيارا للنجاح والمرونة في التعامل مع القوى السياسية المحلية والقصر إلى جاب مرونة أتاحت لزعامته ممثلة ببنكيران لعب دور في الأزمات الإقليمية كموريتانيا حيث كان موفدا للملك وبات مرشحا لمنصب مستشار له بعد تخليه عن منصب رئيس الوزراء لصالح العثماني، فاتحا الباب لعلاقات إيجابية مع دول القارة الإفريقية بتأثير من النجاحات الاقتصادية.

- ازدادت هواجس القوى الليبرالية واليسارية المتطرفة وبعض أجنحة السلطة في المغرب وتونس من إمكانية تنامي قوة الأحزاب الإسلامية، ما دفع هذه القوى للائتلاف في تونس لكبح جماح النهضة، في حين سعت قوى من السلطة والأحزاب السياسية لكبح جماح حزب العدالة وإعاقة قدرته على تشكيل حكومة جديدة، دافعا الأحزاب الإسلامية لتوسيع دائرة تحالفاتها الإقليمية والمحلية ورافعا من مستوى المرونة السياسية.

التنبؤ

- يُرَجَّح أن يستمر المسار السياسي في تونس والمغرب، وأن يحقق خطوات إضافية على طريق الاستقرار على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية، بفعل مرونة القوى الإسلامية التونسية والمغربية وقدرتها على المناورة وبناء التحالفات، واستنادها إلى شرعية الإنجاز والخطاب السياسي المعتدل والمنفتح، وإدراكها لخطورة تكرار ما يجري في دول أخرى من احتراب واضطراب أمني وسياسي واقتصادي.
- يُرَجَّح أن يتراجع استهداف محور الثورة المضادة والدولة العميقة للثورة التونسية والتجربة المغربية الديمقراطية وتجربتها الناجحة سياسياً؛ نظراً لتراجع رصيد «المحور» سياسياً واقتصادياً (جبهة الانقاذ بزعامة بلحاج ومرزوق)، وضعف البدائل المتاحة أمامه واستفادته التكتيكات السياسية وفشله في تحقيق إنجازات كبرى في مصر وليبيا واليمن، في مقابل فاعلية الأحزاب الإسلامية ومرونتها وقدرتها على بناء التحالفات.
- يتوقع أن تتفاعل الدول الأوروبية بشكل إيجابي مع النموذج التونسي والمغربي في المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار والتخفيف من وطأة الهجرة والإسهام في تحقيق أمن المتوسط؛ خشية من تمدد النفوذ الروسي والصيني، خصوصاً بعد النشاط الروسي المحموم في المتوسط، والميول الصينية لإحلال «اليوان» عملة للتداول مع مصر وتونس وتركيا والسعودية، وأن تستمر الضغوط لتحييد الخطاب الإيديولوجي من برامج الأحزاب الإسلامية واستثمار ذلك في مواقع أخرى لفتح حوارات سياسية مع القوى الإسلامية.
- يرَجَّح انخفاض فاعلية الضغوط الإقليمية والأوروبية على الأحزاب الإسلامية؛ الرامية لاحتواء تداعيات النجاح النسبي للعملية الديمقراطية بزخمها المتنامي،

- فباتت مصر التي تنوء بالأزمات محاطة بالتجارب الديموقراطية الناجحة.
- يتوقع مزيد من الانفتاح على الجزائر من القوى الإسلامية في تونس والمغرب كضمانة للاستقرار الداخلي والإقليمي، وللمحد من نفوذ القوى الإقليمية والأوروبية، وعلى رأسها مصر وفرنسا.
- يرجح أن ينجح المغرب في التعامل مع نزاع الصحراء المغربية وفي إدارة الأزمة مع الجزائر وموريتانيا في ظل الاستحقاقات السياسية الداخلية في البلدين وأزمتهما الاقتصادية.
- قدرة المغرب على لعب أدوار إقليمية منافسة للجزائر ومصر في القارة الإفريقية سيزيد من تعقيدات العلاقة معهما، وهو اختبار لقدرة حزب العدالة والنهضة على إدارة العلاقات مع الجارتين، كما أنه اختبار لمدى مرونة القوى السياسية الإسلامية في الجزائر ومصر على التعامل مع منجزات حزب النهضة والعدالة في تونس والمغرب.
- يرجح استمرار تأثير تداعيات الثورة المضادة والأزمات الإقليمية والإرهاب والهجرة على تطور النموذجين التونسي والمغربي، خصوصا في مجال صياغة العلاقة مع القوى الغربية والعربية.
- استمرار التقارب السعودي المغربي الخليجي الأردني، وإمكانية إضعاف محور الثورة المضادة، وسيولة التحالفات وضعفها، قد يسمح بتقارب محتمل مع الحركات الإسلامية، ويفتح الباب بشكل أوسع للحوار معها والانفتاح عليها، معززا بنجاح الديموقراطية التونسية والمغربية المستندة إلى شرعيات اقتصادية أكثر من كونها سياسية.
- يتوقع استمرار الاختبارات والتحديات التكتيكية لدور الحركات الإسلامية في المغرب وتونس في تحقيق نجاحات اقتصادية كأساس للشرعية السياسية، إلى جانب الاختبارات السياسية، وتحدي كبير لمواجهة التمدد الإسرائيلي والإيراني والتعامل

مع العامل الانتخابي الأمريكي المحرك للإسلامو-فوبيا والهواجس الأوروبية المرتبطة بالهجرة، ما يعزّز من أهمية نجاح التجربة ومرونتها و«براغمتيتها» في التعامل مع القوى السياسية المحلية، مستفيدة من أوزانها في البرلمانات وإمكاناتها التعبوية، ما يعني تراجع الخطاب الإيدلوجي لصالح الخطاب الاقتصادي الإصلاحي والبراغماتي السياسي القائم على المساومة وتبادل المنافع.

- يتوقع تراجع قوة التيارات الليبرالية المدعومة أمريكيا لصالح تيارات مدعومة من ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي والإمارات العربية للحفاظ على تأثيرها في المعادلات السياسية، ما يسمح بالضغط على الحركات الإسلامية المعتدلة في تونس والمغرب ولكن بفاعلية أقل مما كانت عليه في العام ٢٠١٤؛ بسبب تشابك وتضارب المصالح الأوروبية و الأمريكية مع الحلفاء العرب.
- يرجّح انفتاح روسيا والصين على القوى الإسلامية في المغرب وتونس لتعظيم تأثيرها في البحر المتوسط والأزمة الليبية؛ مما يمنح الأحزاب الإسلامية هامشا أوسع للمناورة.
- يرجّح أن يسهم نجاح التجربة المغربية والتونسية وصمود الأحزاب الإسلامية في زيادة المرونة والقدرة على المناورة لدى الحركات الإسلامية في الدول الأخرى، وتخفيف حدة الضغوط عليها باعتبارها قوى ديموقراطية مدنية أكثر نزوعا للمشاركة السياسية، ما سيضعف من تأثير عامل الانتخابات الأمريكية وتجاذباته على ساحة العمل الإسلامي السياسي في الإقليم العربي.
- يُرجّح استمرار الانعكاسات السلبية لاضطراب الأوضاع في ليبيا على الوضع التونسي والمغربي وزيادة تفاعل الجزائر مع التجربتين وحساسية مصر، في ظل اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي، وكبر سن الرئيس الجزائري واستمرار مفاعيل الأزمة المصرية في الساحة الإقليمية.
- يرجّح تنامي القدرة على المبادرة والمناورة لدى الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات

الديناميكية المتذبذبة سريعة التغير إقليمي ودوليا ومحليا، وتنامي شرعيتها محليا، ما يرفع من مستوى فاعليتها السياسية، وقدرتها على التأثير وبناء التحالفات والمناورات السياسية لمواجهة ضغوط بقايا الثورة المضادة وتذبذبات العامل الانتخابي الأمريكي.

الانتخابات في الأردن والكويت والجامعات الفلسطينية

المعطيات الحالية

سياسياً

الأردن

- مشاركة الحركة الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي) في الانتخابات النيابية عام ٢٠١٦ بعد مقاطعة ثلاث دورات انتخابية، وفوزها بـ ١٥ مقعداً من أصل ١٢٠ وفق قانون انتخابات جديد ألغى صيغة الصوت الواحد لكنه كرس سلطة رأس المال.
- ضعف قدرة الكتلة البرلمانية للحركة الإسلامية على التحالف والائتلاف مع القوى السياسية والكتل البرلمانية الأخرى، إذ لم تفز بأي من لجان البرلمان؛ ومغوضة بذلك عن التراجع في الأداء السياسي الناجم عن الثورات المضادة وتراجع الحراك السياسي الشعبي والاحتجاجي.
- استمرار أزمة العلاقة بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، مع هدوء في العلاقة خلال الشهور الأخيرة التي لم تشهد تصعيداً أو تقارباً بين الطرفين.
- توقف الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي، وتباطؤ في ملف الإصلاح

- السياسي، وانشغال الحركة الإسلامية بمعالجة تداعيات الخلافات والانقسامات الداخلية وبتطوير خطابها السياسي.
- هيمنة ملف الأزمة الاقتصادية والأزمات الإقليمية على سائر الملفات الداخلية وعلى رأسها الإصلاح السياسي.
 - تصاعد التهديدات الإرهابية والأمنية في الساحة الأردنية، وتراجع المساعدات الخليجية، واستعصاء في الأزمة السورية والعراقية أثر على علاقات المملكة مع أطراف الصراع في سوريا والعراق، وحدّ من قدرتها على المناورة السياسية.
 - إنهاء الحركة الإسلامية عملياً مقاطعتها للتواصل مع الولايات المتحدة، وتفاعلها الإيجابي مع التحديات التي تواجهها المملكة أمنياً وسياسياً واقتصادياً، والابتعاد عن لغة التصعيد السياسي، وهدوء في دعوات الإصلاح السياسي.
 - فوز الرئيس الأمريكي ترامب بانتخابات الرئاسة، أريك الساحة السياسية الأردنية تجاه التعامل مع الحليف الأمريكي إلى جانب انشغالات الحلفاء العرب عن الشأن الأردني وهمومة الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الكويت

- مشاركة الحركة الإسلامية في الكويت في الانتخابات البرلمانية بعد مقاطعة سابقة لها احتجاجاً على قانون الصوت الواحد، وتحقيقها نتائج جيدة، حيث فازت بأربعة مقاعد من أصل خمسين، في ظل تراجع واضح للسلفيين والشيعية في البرلمان.
- تصاعد التهديدات الإقليمية القادمة من إيران في الخليج العربي والعراق عبر الحشد الشعبي العراقي.
- تراجع اقتصادي وإجراءات اقتصادية تقشفية رفعت من مستوى المديونية.

فلسطين

- فوز كاسح للحركة الإسلامية في انتخابات جامعة بيرزيت وحصولها على نتائج متقدمة في جامعة البوليتكنيك بالخليل أظهر زيادة شعبية الحركة وحضورها في الضفة الغربية رغم التضييق والملاحقة الأمنية من السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وأعطى مؤشرا إلى إمكانية تكرار الأمر في الانتخابات البلدية والتشريعية، مقدما نموذج للقوة الكامنة في الشارع والتي تشمل القدرة على تحقيق نتائج متقدمة وعلى بناء التحالفات الوطنية، وهو ما أثار مخاوف قيادة حركة فتح والسلطة الفلسطينية وحرك الهواجس الإقليمية والدولية، ونتيجة ذلك قررت قيادة السلطة تأجيل الانتخابات البلدية إلى أجل غير مسمى بعد أن كانت حددت موعد إجرائها حيث بدأت القوى المختلفة تشكيل قوائمها الانتخابية.

اقتصادياً

الأردن

- تأزم الواقع الاقتصادي مع ارتفاع المديونية (٣٥ مليار دولار) بمعدل ٩٣٪ من حجم الناتج القومي (٣٨ مليار دولار ونصف)، وتراجع النمو إلى ٢٪، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة إلى ١٦٪، و تباطؤ النشاط الاقتصادي بفعل الأزمة في العراق ومصر وسوريا والأزمة النفطية في دول الخليج، وتراجع تحويلات المغتربين.
- زيادة الاعتماد على المنح والقروض مقابل تراجع المنح الخليجية والعربية، واستمرار تدفق المنح والقروض من الدول الغربية رافعا من أهميتها في هندسة الموازنة العامة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بعد زيادة حجم المساعدات الأمريكية والأوروبية على خلفية التهديدات الأمنية المتصاعدة وموجات اللجوء المتتالية.

- ارتفاع نسبة الفقر وتآكل كبير في الطبقة المتوسطة بتراجعها عن حاجز الـ ٤٠ ٪، وتراجع الاستثمارات الخارجية فضلا عن انسحاب عدد كبير من المستثمرين من السوق الأردنية.

الكويت

- تراجع القدرة على تمويل النظام الريعي نتيجة تراجع أسعار النفط وارتفاع المديونية الكويتية إلى ما يقارب الـ ٤٠ ٪ من حجم الناتج الإجمالي المحلي وارتفاع العجز في الموازنة العامة.
- فرض ضرائب واتباع سياسة تقشف انعكست على النشاط الاقتصادي كما انعكست على حجم المنح والقروض المقدمة كأداة من أدوات السياسة الخارجية.
- القبول باتفاق خفض الإنتاج لدول أوبك على أمل رفع أسعار النفط مسألة زادت من ارتباط الحالة الاقتصادية بالقدرة على إحداث التوافقات الإقليمية والمساومات الداخلية؛ لتجاوز تداعيات الأزمة على الساحة الداخلية اقتصاديا وسياسياً خصوصا في ظل اشتراك إيران وروسيا في اتفاقات تخفيض الإنتاج.

فلسطين

- ارتفاع نسبة البطالة إلى مستوى يفوق الـ ٣٠ ٪ في الضفة و ٤٠ ٪ في قطاع غزة، وزيادة الاعتماد على الوظائف الحكومية داخل السلطة والأجهزة الأمنية، مفاقما أزمته الاقتصادية وصراعاتها السياسية والاجتماعية.
- استمرار الحصار على قطاع غزة، وإغلاق الأنفاق، والاعتماد على سلطة الاحتلال فاقم الأزمات الاقتصادية وعلى رأسها أزمة انقطاع الكهرباء في القطاع.

اجتماعياً

الأردن

- ارتفاع نسبة البطالة وزيادة حالات الانتحار وبروز الشروخ الطبقيّة والانقسامات الفكرية على خلفية التباينات الاقتصادية، وغياب البرامج الاقتصادية، وتصارع الأجندة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الليبراليين والمحافظين في الدولة و المجتمع معزّزا بارتفاع منسوب التشدد الناجم عن ظروف الإقليم المتأزّمة طائفيًا وفكريًا وسياسيًا.
- تفاقم الأزمة الاجتماعية والشروخ السياسية الديموغرافية والطائفية واضمحلال الطبقة المتوسطة.
- النظرة السلبية المتبادلة بين الإسلاميين والعلمانيين تتزايد متأثرة بالتباينات حول الطروحات السياسية المتعلقة بالدولة المدنية والعلمانية وجهود إصلاح التعليم، إذ لا توجد محاولات جدية للخروج من حالة الفرز الإيديولوجي خصوصًا في ظل التصارع الداخلي في كلا التيارات بين إقصائي وتوافقي، كما فاقم انهيار الطبقة المتوسطة وتفشي الفساد في خلق فجوة اقتصادية واجتماعية كبيرة بين النخبة والمجتمع وخلق فجوة متعاظمة بين المجتمع والنخب السياسية الفاعلة في السلطة.
- تفاقم أزمة اللجوء السوري، إذ بلغ تعداد اللاجئين مليونين ونصف المليون، وزيادة الضغوط على البنى التحتية وبخاصة الصحة والتعليم والمياه.

الكويت

- تراجع قدرة الدولة على تمويل نظامها الريعي، ورفع أسعار المشتقات النفطية والضرائب على السلع، ما فاقم من أزمة الدولة وقدرتها على شراء الولاء بالطرق

التقليدية؛ دافعا نحو البحث عن أطر جديدة للعلاقة تشمل المشاركة السياسية ولو في حدودها الدنيا.

- الخشية من تنامي قوة التيارات المتشددة والطائفية وأحادية الخطاب الديني والخشية من ارتفاع مستوى التطرف.

التفسير والتحليل

الأردن

- انقسامات داخل الحركة الإسلامية ترافقت مع ضغوط رسمية لتعميق الخلافات والانشقاقات بإجراءات قانونية وأمنية، الأمر الذي فاقم من أزمة الحركة الإسلامية في الأردن ودفعها للبحث عن مخرج سياسي للتخلص من الضغوط والمضايقات الأمنية والقانونية.
- تراجع قدرة الحركات الإسلامية على بناء التحالفات مع القوى السياسية بتأثير من الأزمة السورية والمصرية، وضعف فاعلية الحراك السياسي والاحتجاجي وتراجع قدرته على التفاعل مع الواقع المجتمعي والاقتصادي، دافعا نحو ساحات جديدة لممارسة النشاط السياسي أبرزها العمل البرلماني والنقابي للتأكيد على حضورها والتصدي لمحاولات إقصائها.
- استمرار حالة الجمود السياسي الداخلي والتراجع الاقتصادي والانقسام مقابل تصاعد حدة المخاطر الإقليمية وتفكك التحالفات بما فيها محور الثورة المضادة، إلى جانب عمليات التموضع المستمر للقوى الإقليمية والدولية وسيولة التحالفات الإقليمية، وانعدام اليقين السياسي لما بعد الانتخابات الأمريكية، وتصاعد التهديدات الإرهابية دفعت الحكومة والحركة الإسلامية إلى محاولة الدفع نحو التهدئة لاحتواء

التداعيات السلبية لحالة التدهور العامة في الإقليم والساحة الداخلية، إلا أنه في ذات الوقت أفقد الطرفين القدرة على المبادرة ودفع الأطراف السياسية كافة إلى انتهاج سياسة الترقب والانتظار.

- رغبة الحركة الإسلامي بتجاوز الأزمة مع النظام السياسي خصوصا بعد تراجع الحراك السياسي في الشارع وتفاقم الانقسامات السياسية بين القوى السياسية الأردنية، واشتداد الضغوط من محور الثورة المضادة، وبروز أزمة الخطاب السياسي الداخلي ممثلة بأولويات الحركة الدعوية والسياسية.
- تعمق أزمة النظام السياسي الاجتماعي والاقتصادية وتفاقمها بفعل الأزمات الإقليمية والمتغيرات الديناميكية في الولايات المتحدة وروسيا والقارة الأوروبية والخليج العربي، والرغبة بالتخفيف من الأزمات المترتبة على زيادة التهديدات الإرهابية والاقتصادية.
- رغبة الحكومة بتثبيت مكاسبها السياسية الداخلية في مواجهة القوى السياسية وعلى رأسها الحركة الإسلامية، واحتواء التهديدات الإقليمية والإرهابية وتداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة دفعت نحو خيار التهدئة النسبي في الساحة الأردنية في الآونة الأخيرة.

الكويت

- تراجع الحراك السياسي في دول الإقليم ونجاحات الثورة المضادة وعزلة الحركة الإسلامية دفعها نحو السعي للمشاركة السياسية للخروج من حالة تراجع الفاعلية.
- ميل الحكومة الكويتية لاحتواء آثار الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط ومواجهة الانقسام الطائفي ومواجهة القوى المتشددة (سلفيين وشيعية)، أسهم في فتح الباب للحركة الإسلامية، والتهديدات الإقليمية أسهمت في الدفع نحو التهدئة السياسية مع الحركة الإسلامية.

فلسطين

- الصراع بين أجنحة حركة فتح دفع نحو الانفتاح على حركة حماس، إلى جانب تصاعد الضغوط الإسرائيلية في الضفة الغربية عبر الاستيطان سرّع في الانفتاح السياسي المحدود، إلا أن نجاحات حركة حماس في الانتخابات الجامعية أدت إلى تأجيل الانتخابات البلدية.
- الفساد والمديونية وارتفاع نسب البطالة إلى ٣٠٪ ساهم في رفع أسهم الحركة الإسلامية في الضفة الغربية.
- تراجع تأثير القوى الإقليمية العربية وانشغالها بخلافة محمود عباس وتنامي والتباين السياسي بين المعسكر السعودي الإماراتي الأردني المصري.
- استمرار المقاومة الفردية في الضفة الغربية مقابل تصاعد في الحملات الاستيطانية والاقتحامات للمسجد الأقصى ساهم في الدفع نحو محاولات اختبار قدرة العملية الانتخابية على احتواء القوى السياسية عبر الانتخابات والعملية السياسية المؤسسية.

الانعكاسات والتأثير

الأردن

- تراجع حدة التوتر والاحتقان بين الحركة الإسلامية والحكومة، واحتواء المخاطر المتعلقة بضغط محور الثورة المضادة. تراجع المخاطر المتعلقة باقضاء الحركة الإسلامية وتحسين قدرتها على المبادرة والتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية السريعة والمتذبذبة المحلية والإقليمية.

- زيادة فاعلية الحركات الإسلامية في فلسطين والأردن والكويت في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى الفاعلية في مواجهة التحديات الإقليمية خصوصاً المخاطر والتهديدات الناجمة عن الانقسام الطائفي والعامل الانتخابي الأمريكي.
- زيادة الفاعلية والمرونة السياسية للحركات الإسلامية وتأكيد حضورها وصعوبة إقصائها في ظل قدرتها على التفاعل مع بيئتها السياسية والاجتماعية بإيجابية، وقدرتها على التعامل مع الضغوط السياسة واحتوائها وانخراطها في العملية الديمقراطية مع تحقيق مكاسب معقولة في الأردن والكويت والحد من مخاطر العزلة السياسية والحصار الذي تتعرض له.

الكويت

- عودة الفاعلية للحركة الإسلامية مع إمكانية الانفتاح السياسي على الحكم والتعاون في ملف مكافحة الإرهاب ومواجهة الطائفية.

فلسطين

- تأجيل الانتخابات البلدية والبرلمانية، وتعمق الانقسام الداخلي في حركة فتح، وتصاعد التجاذب الإقليمي بين دول الجوار (مصر والأردن والإمارات والسعودية) حول خلافة الرئيس محمود عباس.
- تنامي مخاوف حركة فتح والقوى الإقليمية والدولية وإسرائيل من تنامي نفوذ حركة حماس في الضفة.
- محاولات روسية للعب دور فاعل في القضية الفلسطينية، واستضافة موسكو لاجتماعات حوار بين حركتي فتح وحماس.

- لا تلوح مؤشرات قوية إلى تراخي قبضة الأنظمة على الحياة السياسية، إلا أنها تميل أكثر لاحتواء الحركات الإسلامية لمواجهة تهديدات التطرف والطائفية والاحتقان الاجتماعي.
- يُرَجَّح أن لا يكون لعودة الحركة الإسلامية في الأردن للمشاركة السياسية أثر كبير في رسم معالم السياسة الخارجية أو إعادة التوضع تجاه الأزمة المصرية؛ غير أنه يخفف حدة الاحتقان بين أجهزة الحكم والحركة ويفتح الباب للمناورات الداخلية والإقليمية بما يسمح بالتخفيف من الضغوط الناجمة عن التحولات في الإدارة الأمريكية أو في الإقليم عموماً.
- يَرَجَّح أن تتنامى بشكل تدريجي ونسبي قدرة الحركات الإسلامية على المبادرة والتفاعل الإيجابي وهو ما يمكن وصفه بالقدرة على «التكيف الإيجابي» بعيداً عن الصراعات الداخلية والانقسامات التي ستخفف حدتها على الرغم من المتغيرات الديناميكية والسريعة المتمثلة بتنامي الدور الروسي وتفاعلات العامل الانتخابي الأمريكي للحد من تداعياته السلبية على الحركة الإسلامية، هدف تشترك فيه مع الأنظمة السياسية، خصوصاً وأن الأردن يواجه استحقاقات أمنية (تنظيم الدولة، والتمدد الروسي الإيراني، وسياسية ترامب والتلويح بنقل السفارة إلى القدس، إلى جانب ضغوط اقتصادية متفاقمة)، وهي ضغوط متقاربة مع ما تواجهه السلطة الفلسطينية من استحقاقات اقتصادية وأمنية وأخرى متعلقة بالعامل الانتخابي الأمريكي، أما الكويت فتواجه تنامي الدور الإيراني وتداعيات العامل الانتخابي الأمريكي والتراجع الاقتصادي.
- يَرَجَّح أن تزداد قدرة الحركات الإسلامية على المناورة السياسية نسبياً وأن تطور خطابها السياسي والاجتماعي بفاعلية أكبر في ظل المشاركة والقدرة على التفاعل مع المتغيرات السريعة والمتذبذبة في الإقليم والساحة الدولية والمحلية، خصوصاً بعد تولي ترامب منصب الرئاسة وما فرضه من حالة انعدام لليقين السياسي (وقف المساعدات الاقتصادية للصفة وخفضها للأردن إلى جانب نوايا بنقل السفارة

الأمريكية إلى القدس).

- يرجّح أن تستفيد حركة حماس من الصراع الداخلي في حركة فتح والفشل الاقتصادي للسلطة (تكيف ايجابي)، لتعزيز مكانتها السياسية في الضفة الغربية، ورسم معالم تحالفات جديدة كشريك في تحقيق الاستقرار السياسي في الضفة الغربية، وأن تتعرّز على المناورة السياسية والتعامل مع المتغيرات الديناميكية السريعة الممثلة بالتدخل الروسي في سوريا والعامل الانتخابي الأمريكي.
- يرجّح تنامي الخطاب الاقتصادي على حساب الخطاب الإيديولوجي لدى الحركات الإسلامية، في ظل تعمّق أزمة النظام وبحث المجتمع عن حلول سياسية واقتصادية.
- يتوقع تصاعد الضغوط على الحركات الإسلامية لتطوير خطابها السياسي والاقتصادي لتعزيز شرعيتها اقتداء بالنموذج التونسي والمغربي والتركي، بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والخدمية وتقليص مساحة الخطاب الإيديولوجي.
- تراجع مستوى التوتر بين الأنظمة العربية خصوصا الخليجية وبين الحركة الإسلامية في ظل الضغوط الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تعاني منها نتيجة الإرهاب والتطرف والتراجع الاقتصادي والأزمات المزمنة في اليمن وسوريا والعراق وليبيا، ومواجهة التمدد الإيراني والخطاب الطائفي إلى جانب تراجع مستوى اليقين الاقتصادي والسياسي بتأثير من التصارع الدولي والإقليمي وتداعيات تنامي النفوذ الروسي وتفاعلات العامل الانتخابي الأمريكي المتذبذب.

التنافس الهندي الصيني في إفريقيا

المعطيات

سياسياً

- تمثل القارة الإفريقية بدولها البالغ تعدادها ٥٤ دولة وبتعداد سكاني بلغ ٨٥٠ مليون نسمة الحدود الأخيرة للتنافس الهندي الصيني، تنافس وتصارع بدأ بالحرب الصينية الهندية عام ١٩٦٢ وانتهى بهزيمة مذلة للهند.



- تعتبر القارة الإفريقية أرضا بكرًا تتنافس الصين والهند على مواردها الخام على رأسها النفط والماس والمعادن والأسواق الواعدة بسبب التنامي السريع لتعداد سكانها.
- تعتبر القارة الإفريقية أرضًا نامية محفزة للصين والهند للاستثمار فيها، إذ تتجاوز نسب النمو في بعض بلدانها الـ ٥٪ كأفغولا وجنوب إفريقيا وكينيا ورواندا وبروندي، وتتنوع الثروات على أقاليم أربعة أساسية: منطقة البحيرات حيث تتمتع بتوافر كميات كبيرة من النفط، منطقة غرب إفريقيا وتحتوي على العديد من الأسواق المزدهرة، والدول النامية المطلة على الأطلسي وشرق إفريقيا بإطلالتها على المحيط الهندي واحتوائه على العديد من الثروات، ومنطقة الساحل والصحراء بمواردها النفطية وأسواقها وإطلالتها على القارة الأوروبية، ما يجعل موقعها الجيوسياسي وقربها من الصين والهند عامل تنافس مهم للدولتين الصاعدتين وخيارا استراتيجيا لمواجهة المنافسة الغربية واليابانية.
- تتمتع القارة الإفريقية بموقع جيواستراتيجي مهم بإطلالتها على المحيط الأطلسي والهندي إلى جانب إطلالتها على القارة الأوروبية.
- تمثل القارة الإفريقية أرضًا ذات مخاطر مرتفعة للمستثمرين في عدد من بلدانها بسبب النزاعات والحروب والإرهاب والفساد وضعف البنية التحتية والمؤسسية، بيئة طاردة للمؤسسات الاستثمارية الغربية تخفض مستوى التنافسية وتتيح للهند والصين ملء الفراغ الناشئ عن المخاطرة العالية وتجنب منافسة اليابان وكوريا الجنوبية.
- تسابق كل من الهند والصين على الاستفادة من موارد القارة الإفريقية وأسواقها الواعدة، سرعان ما تحوّل إلى تنافس بين الدولتين مثل امتدادا للتنافس القائم في وسط آسيا وجنوبها كما عزّز الأهمية الاستراتيجية للمحيط الهندي لكلا الدولتين.
- تتنافس كل من الصين والهند على لعب أدوار سياسية عبر عمليات حفظ السلام بهدف التأثير في الصراعات الداخلية للقارة، وتعتبر القارة سوقا مهما للسلاح بالنسبة للدولتين إلى جانب التنافس على الكتلة التصويتية لقارة إفريقيا في

المحافل الدولية خصوصا الأمم المتحدة، حيث تسعى الهند للحصول على دعم القارة من أجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

- التنافس الهندي الصيني في إفريقيا رفع من مستوى التنافس للسيطرة على الممرات البحرية والمحيط الهندي كما زاد من الأهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي وباكستان وإيران بالنسبة للصين للوصول إلى المحيط الهندي.
- فوز ترامب في الانتخابات الأمريكية سرّع في خطوات الصين والهند للتوسع باتجاه إفريقيا في ظل النزعة الانفعالية الأمريكية، خصوصا بعد إلغاء اتفاق TPP، اتفاق التجارة عبر الباسفيك والسياسة الحمائية الأمريكية، فالرئيس الصيني بيّن استعداد بلاده للعب دور في قيادة منظومة العولمة في حال انسحاب الولايات المتحدة من موقع القيادة.
- تسعى الصين لتعزيز حضورها العسكري بإنشاء قاعدة بحرية في جيبوتي تستوعب عشرة آلاف جندي، معززة حضورها في المحيط الهندي والبحر الأحمر وشرق القارة الإفريقية.

اقتصادياً

- تمكنت الصين منذ العام ١٩٩٠ من زيادة صادراتها وتبادلها التجاري مع إفريقيا بشكل مضطرد من ٥ مليار دولار إلى ٢٦ مليار عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٦، في حين أن الهند تمكنت من رفع مستوى التجارة والاستثمار إلى ٦٤ مليار دولار في العام ذاته.
- تتنافس الدولتان على منابع النفط في كل من نيجيريا والسودان ومنطقة البحيرات إلى جانب التنافس على الاستثمار في البنية التحتية في شرق إفريقيا وغربها، فالصين تمكنت من شق ٦٠٠ كم من الطرق المعبدة ومن إنشاء شبكة سكك حديدية

يبلغ طولها ٦٠٠٠ كم، وإنشاء العديد من المصانع، في حين تركّز الهند على القطاع الزراعي وقطاع التكنولوجيا والاتصالات، إذ تسعى إلى إطلاق ١٠٢ قمرا صناعيا بعضها سيقدم خدمات للقارة الإفريقية العام ٢٠١٧.

- عقدت الدولتان العديد من المؤتمرات بلغ تعدادها ٢ للصين فيما عرف بالشراكة الصينية الإفريقية، في مقابل مؤتمرات مماثلة قامت بها الهند، وأنشأت الصين صندوقا بعشرة مليارات دولار وألغت ديون الدول الفقيرة مقابل مساعدت هندية للقارة بلغت مليارا و١٠٠ مليون دولار.

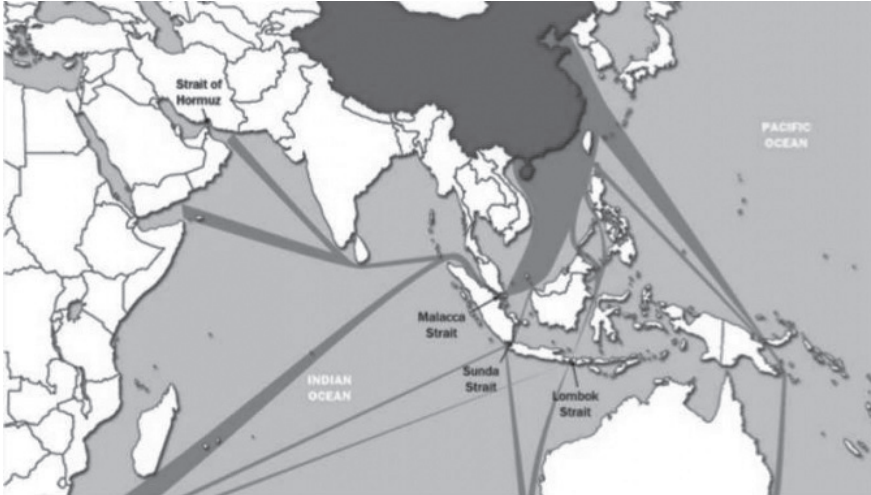
اجتماعياً

- في المجال الثقافي والعلمي تمكنت الصين من عقد شراكات كبيرة مع الجامعات في إفريقيا وتوفر العديد من البعثات والمنح الدراسية، وتعمل حاليا على بناء جامعة نيروبي في كينيا، وتسعى الهند للمنافسة من خلال دعم النشاط العلمي والجهود لتطوير القطاعات التقنية والمعاهد الزراعية والطبية.
- يتواجد أكثر من ٢ مليون عامل صيني في القارة الإفريقية إلى جانب العديد من الشركات الفاعلة، في حين تعتمد الهند على العمالة الإفريقية وعلى الشركات الخاصة والعلاقات الثقافية التقليدية.
- سعي الصين لإنشاء معاهد لتعليم اللغة الصينية، في حين أن الهند تعتمد المعاهد التقنية والزراعية لترسيخ وجودها الثقافي وعلى العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي. وتمتاز الدولتان بغياب الإرث الاستعماري، ما جعل إقبال الدول الإفريقية على الاستثمارات والتعامل مع الدولتين مسألة خالية من الحساسية في ظل عدم وجود تعقيدات تتعلق بحقوق الإنسان أو الإرث الاستعماري والطموحات التاريخية بالهيمنة على القارة ثقافيا وسياسياً.

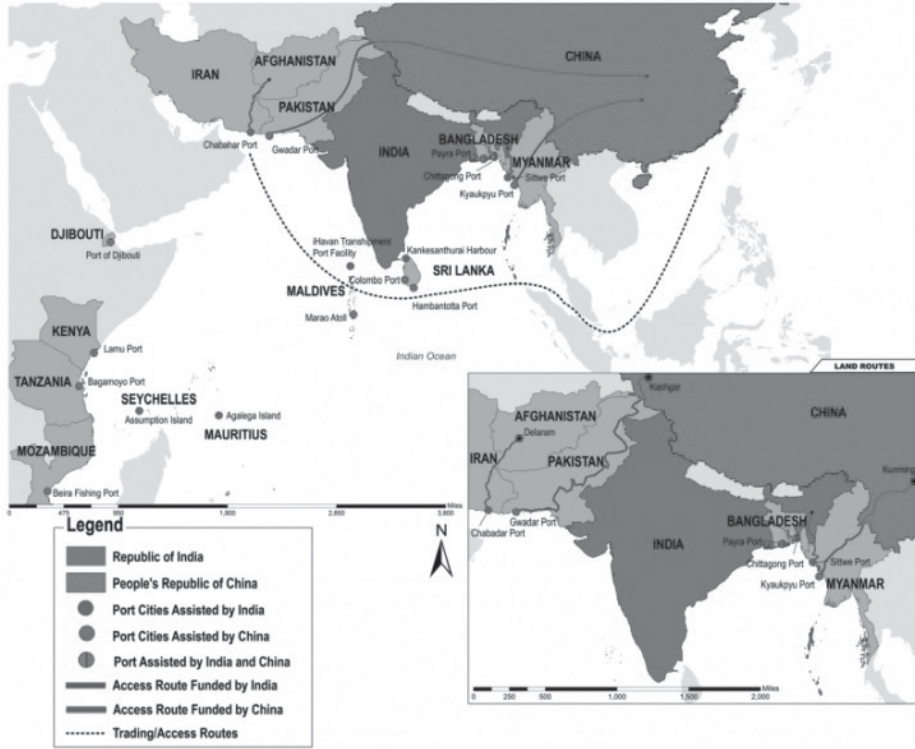
التفسير والتحليل

سياسياً

- حاجة الصين والهند إلى الموارد الأولية نتيجة ارتفاع نسبة النمو لديهما، وازدياد طلبهما على الطاقة والمواد الخام الرخيصة والأسواق، دفع الدولتين إلى التسابق على الموارد في القارة الإفريقية رافعا مستوى التنافس الاقتصادي وعمقا الخلافات الجيوسياسية والجيوسراتيجية بين البلدين.



- رغبة الصين في كسر العزلة البحرية ومحاولات التضييق الأمريكية على طموحاتها في الباسفيك وجنوب شرق آسيا عبر اتفاقية التجارة عبر الهادي، سرع في تنشيط الجهود الصينية لتدعيم حضورها في القارة الإفريقية، وزاد من حدة التنافس والاحتكاك مع الهند ناقلا الصراع إلى الممرات البحرية كمضيق ملقا الممر الأساسي والوحيد إلى المحيط الهندي، إذ تمر من خلاله ٨٠ ٪ من احتياجات الصين واليابان من النفط و ٥٠ ٪ من التجارة الدولية، مشعلا التنافس للسيطرة على الموانئ المطلة على المحيط في بنغلادش وميانمار وباكستان وإيران وماليزيا، ومفعلا التحالفات التقليدية بين الهند والولايات المتحدة في مقابل التحالفات الباكستانية الصينية الروسية، ليزيد من وزن وأهمية المحيط الهندي الجيوسياسية والجيوستراتيجية، ويسعّر الصراع والتنافس على الممرات البحرية والبرية الرابطة بالموانئ المطلة على المحيط الهادي باتجاه القارة الإفريقية.
- زيادة أهمية الممرات البرية في وسط آسيا للوصول إلى الموانئ البحرية عبر الباكستان، إذ تسعى الصين لربط أراضيها بالطرق البرية عبر طريق التجارة الباكستاني الذي استثمرت فيه الصين ٤٤ مليار دولار للوصول إلى الموانئ والأسواق العربية والإفريقية، مفعلا الصراعات الإقليمية بين الهند وباكستان ومفعلا التحالف التقليدي بين الصين وباكستان، إذ قدمت الصين ١٠٠ طائرة حربية غواصات في صفقة ضخمة لباكستان عام ٢٠١٦ بعيد زيارة الرئيس الصيني هوشي جنتاوي لإسلام أباد.
- تنافس الدولتان على الموانئ البحرية في إيران وبنغلادش ومينمار وباكستان رفع من القيمة الجيوستراتيجية لآسيا الوسطى بإنشاء الصين طريق الحرير نحو القارة الأوروبية، وتساعد التنافس بين الدولتين على إنشاء الموانئ في إيران للوصول إلى المحيط الهندي إلى جانب التنافس على تطوير علاقات اقتصادية واستراتيجية مع روسيا وتركيا.
- فاقم التوتر في منطقة الشرق الاوسط وارتفاع منسوب التوتر بين روسيا وأوروبا



وأمریکا في أهمية القارة الإفريقية في الحفاظ على مستويات النمو في الصين باستمرار تدفق الطاقة وإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية معززة بالتصارع مع أمريكا في منطقة الباسفيك لتنوع الخيارات الصينية والهندية في آن واحد واشتداد التنافس بينهما.

- رغبة الهند بمنافسة الصين والحد من نفوذها في القارة الإفريقية مقابل سعي صيني مماثل أسهم في زيادة اهيمة القارة الإفريقية للدولتين.

اقتصادياً

- أدت نسب النمو المرتفعة في كل من الصين والهند والمنافسة بين الدولتين في المجال الاقتصادي إلى زيادة استهلاكهما للطاقة والمواد الخام الأولية، إذ يبلغ الناتج القومي الإجمالي الصيني ١١ ترليون دولار في حين يبلغ الناتج القومي الإجمالي الهندي أكثر من ٢ ترليون و ٣٠٠ مليون دولار.
- تسعى الدولتان إلى إيجاد موطئ قدم في الأسواق الإفريقية وتتنافسان بقوة على ذلك وتسعيان إلى الحد من قدرة كل منهما الآخر على الانتفاع من الميزات التي تملكها، فالهند تتمتع بقرب جغرافي في حين تمتلك الصين قدرات اقتصادية وتمويلية أكبر وشركات أكثر ميلاً للمغامرة ومدعومة حكومياً بشكل أكبر من الهند.

اجتماعياً

- على الرغم من العلاقة التاريخية التي تربط الهند بالقارة الإفريقية إلا أن الصين تملك حضوراً كبيراً بجمالية يقارب تعدادها ٢ مليون ونشاط ثقافي ارتبط بهذا الحضور، دون وضع قيود على النظم السياسية كحقوق الإنسان أو المخاوف والتحفظات الأمنية على استقرار الدول، في حين أن الهند تملك تلك التحفظات باعتبارها دولة ديموقراطية وتملك علاقات قوية بالقوى الغربية، كما أن قدرتها على تحمّل الكلف المرتفعة والخسائر أقل، فافتصادها لا يتجاوز الـ ٣ ترليون دولار مقابل ١١ ترليون دولار حجم الناتج القومي الإجمالي الصيني.

الانعكاسات على الوقع في المنطقة

- أسهم الاندفاع نحو القارة الإفريقية في رفع منسوب التصارع الجيوسياسي بين الدولتين بسعي الصين إلى تعزيز قدرتها العسكرية البحرية لترفع الانفاق على قوتها البحرية بنسبة ٢٠ ٪ من موازنتها الدفاعية لتطوير أسطولها، وامتلاك حاملة طائرات والبدء بتصنيع الثانية، كما سعت الهند إلى تعزيز علاقتها بطهران والولايات المتحدة وروسيا لاحتواء التهديدات الصينية واحتواء تمددها.
- ازدادت أهمية الوصول إلى الخليج العربي وبحر العرب وزادت أهمية الصراع في أفغانستان واليمن وصراعات شرق إفريقيا والصومال للسيطرة على الطرق باتجاه القارة الإفريقية، وكثفت الدولتان من وجودهما في أعالي البحار في المحيط الهندي بحجة مكافحة القرصنة وحماية الممرات البحرية.
- رفع منسوب التنافس بين الدولتين الاهتمام بالموانئ الإيرانية والباكستانية حيث تسعى الدولتان إلى إنشاء موانئ في إيران، في حين تفردت الصين بعلاقات مميزة مع باكستان لتحتكر الموانئ الباكستانية المطلة على الخليج العربي والمحيط الهندي ومضيق ملقة لأهميته للتجارة الدولية وتعزيز قدرة الصين على الوصول إلى القارة الإفريقية.



الاحتمالات المستقبلية

- يربّح استمرار التنافس الهندي الصيني في إفريقيا وامتداده نحو منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ليشمل دول المغرب العربي.
- من المرجّح أن يتصاعد التنافس الهندي والصيني على الممرات البحرية والبرية كمضيق ملقا والخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي وإسهام أمريكي أوروبي في دعم الحضور الهندي.
- زيادة نسبية في أهمية الدول العربية خصوصا الدول المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي ومنطقة شرق إفريقيا بالنسبة للصين والهند، وارتفاع منسوب الاهتمام بأزمات الإقليم، إذ قدمت الهند ٣ ملايين دولار مساعدات للأردن، وهي ذات القيمة التي قدمتها الصين قبل عامين، في محاولة للعب دور إقليمي أوسع، فضلا عن تعاون الصين في الملف السوري مع روسيا وتعاطيها الإيجابي مع النظام المصري في مقابل انفتاح كل من الهند والصين على الكيان الإسرائيلي.
- يربّح أن تزداد حدة المنافسة بين الهند وباكستان في بحر العرب وأن يزداد التصارع الصيني الهندي على إيران وموانئها البحرية، وأن يسّعر ذلك من حدة التنافس الإيراني الباكستاني مستقبلا بسبب تقارب إيران مع الهند والولايات المتحدة الأمريكية.
- يتوقع أن تستمر إيران في اتباع سياسة متوازنة في التعامل مع الهند والصين بسبب تعاونها الاقتصادي مع الهند والصين وطموحاتها في تنويع مصادر تسلّح بالتعاون مع الصين وتجنّب تأزيم علاقاتها بباكستان مستقبلا، وامتداد الصراع إلى الملف الأفغاني والعراقي.
- يربّح أن يصبح الإسلام كدين وهوية لـ ٤٥ ٪ من سكان القارة الإفريقية عاملا مهما في رسم معالم السياسة الصينية والهندية تجاه القارة الإفريقية، إلى جانب الاهتمام

بالحرب على الإرهاب وقضايا الهجرة في القارة التي ستؤثر على مستقبل تطور سياسات الدولتين تجاه المنطقة العربية وإفريقيا.

- يرجح ان تسهم السياسة الحمائية الأمريكية وتراجعها عن الاتفاقات الدولية إلى زيادة حدة التنافس الهندي الصيني في إفريقيا والعالم العربي، وزيادة أهمية المنطقة العربية لاتصالها بالقارة الإفريقية، واحتوائها على موارد نفطية كبيرة، فأكثر من ٣٠ % من احتياجات الصين النفطية تأتي من الخليج العربي، أما الهند فتحصل على ٤٥ % إلى جانب كونها أنشأت محطات كبيرة لتخزين النفط، ما يؤهلها للعب دور في تحديد أسعاره مستقبلا بحسب الاحتياطات والمخزونات التي تمتلكها.
- يرجح تفوق الصين في تنافسها الاقتصادي مع الهند في إفريقيا واستعانة الهند بالولايات المتحدة للجم النفوذ الصيني المتصاعد في آسيا الوسطى والمحيط الهندي، وتصاعد التنافس بين الهند والصين في بنغلادش وماليزيا.

الانفراج في لبنان

توصيف الأزمة

تمهيد تاريخي:

شكّل «سليم الحص» الحكومة اللبنانية الأولى^(٦) بعد اتفاق الطائف^(٧) (١٩٨٩)، في عهد الرئيس الثاني إلياس الهراوي المنتخب في اليوم الثاني لاغتيال رينه معوض^(٨). لكن هذه الحكومة لم يكتب لها عمر طويل^(٩) بسبب خلافات الرئيسين الهراوي والحص، فخرج الأخير بعدما شهدت فترة رئاسته العملية العسكرية التي أطاحت العماد ميشال عون ووحدت السلطة السياسية والأمنية.

ألّف عمّر كرامي حكومته أواخر العام ١٩٩٠؛ وكان عنوانها «الوفاق الوطني» الذي لم يتحقق بالكامل^(١٠).

سقطت حكومة كرامي تحت وطأة اضطرابات شعبية وضغوط غير شعبية في ٦ مايو (أيار) ١٩٩٢، بسبب الأوضاع الاقتصادية وانهيار الليرة اللبنانية^(١١).

وفي ٢٦ مايو ألّف الرئيس رشيد الصلح^(١٢) حكومة لم تعمّر طويلاً أشرفت على

(٦) أبرز وزرائها: نبيه بري وجنبلاط، وهما قائدا التحالف العسكري المتحالف مع سورية آنذاك.

(٧) حكومات ما بعد اتفاق الطائف: ٥ للحريري الأب (رفيق) و٣ للحص (الذي ترأس حكومتين قبل الطائف)، و٢ للحريري الابن (سعد)، و٢ لعمر عبد الحميد كرامي وواحدة للصلح.

(٨) اغتيل خلال الاحتفال بذكرى الاستقلال في ٢٢ نوفمبر (١٩٨٩).

(٩) ذهب الهراوي إلى دمشق وصارح المسؤولين السوريين برغبته في تغيير الحكومة، فأبدى هؤلاء - كما يقول بري في مذكراته - التجاوب مع ما طرحه الهراوي وباركوا تكليف عمر كرامي.

(١٠) ضم كرامي إلى حكومته سليمان فرنجية أبرز حلفاء سورية وسمير جعجع قائد «القوات اللبنانية» التي خاضت حرباً ضد عون، بالإضافة إلى الوزيرين بري وجنبلاط وإيلي حبيقة. غير أن جعجع لم يحضر أي جلسة للحكومة ثم استقال منها بعد نحو ٣ أشهر ونيف فعين جورج ديب ممثلاً له فيها.

(١١) بلغ سعر صرف الدولار آنذاك نحو ٣٠٠٠ ليرة (حالياً نحو ١٥٠٠).

(١٢) عُيّن رئيساً للوزراء مرتين. شهدت الفترة الأولى لرئاسته الوزراء والتي كان أيضا يشغل فيها منصب وزير الداخلية بداية الحرب الأهلية اللبنانية في أبريل ١٩٧٥.

الانتخابات النيابية ومهدت لوصول رفيق الحريري إلى الحكم لأول مرة^(١٣).
ضم الحريري إلى حكومته الأولى ذراعه اليمنى، فؤاد السنيورة، فيما بقيت فيها رموز
التحالف السابق^(١٤).

في العام ١٩٩٥، شكل الحريري حكومته الثانية^(١٥).
في العام ١٩٩٦ عاد الحريري إلى الحكومة^(١٦). وفي العام ١٩٩٨، خرج الرئيس
الحريري من الحكم مع انتخاب إميل لحود رئيساً للجمهورية، بعد أزمة الاستشارات
النيابية^(١٧).

أعيدت الاستشارات وسُمِّيَ الرئيس «الحصّ» من قبل الغالبية النيابية^(١٨).
خاض لحود والحريري مواجهة حادة في بداية هذا العهد فأحيل الكثير من رموز
الحريري للمحاكمة. وشُنَّت حملة إعلامية على الحريري، لكنها جاءت بمفعول عكسي إذ
اكتسح الحريري مقاعد بيروت النيابية كافة، وحقق انتصارات في الشمال والبقاع وجبل
لبنان حملته مجدداً إلى رئاسة الحكومة التي أُلْفها في نهاية العام ٢٠٠٠^(١٩)؛ وبدا من
خلال تلك الحكومة أن الحريري يتولى ملف الاقتصاد ولحود الملف السياسي.
بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣، شكل الحريري حكومته الثانية في عهد لحود والخامسة
له^(٢٠). لكنه استقال في أكتوبر ٢٠٠٤، بعد خلاف مع «لحود» استفحل بعد تعديل الدستور
 لتمديد فترة رئاسة لحود لثلاث سنوات إضافية.

(١٣) وقد استقال جميع من هذه الحكومة أيضاً.

(١٤) المؤلف من بري (عبر وزراء ممثلين له بعد انتخابه رئيساً للبرلمان) وجنبلاط وفرنجية وحبينة.

(١٥) بعد استقالة الحكومة الأولى عقب تمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي في أكتوبر من العام نفسه.

(١٦) بعد الانتخابات النيابية التي دخل فيها إلى البرلمان للمرة الأولى نائباً عن بيروت.

(١٧) احتج الحريري على تفويض بعض النواب رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة رغم أنه تم اختياره من غالبية النواب.

(١٨) حملت حكومة «الحصّ» أسماء جديدة وخلت من أسماء أخرى كالسنيورة وجنبلاط (لم يشارك رغم أنه تمثل فيها بوزراء قريبين منه).

(١٩) عاد السنيورة إلى المالية ومعه الوزير باسل فليحان للاقتصاد.

(٢٠) ضم فيها الياس المر، وزيراً للداخلية، بدلاً من والده نائب رئيس الحكومة ميشال المر.

منعطف الأزمة وتبلور التيارين المسيطرين

بعد استقالة الحريري، تولى رئاسة الحكومة الرئيس عمر عبد الحميد كرامي من ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ في عهد الرئيس إميل لحود؛ لكنه استقال بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري^(٢١). وبعد استشارات نيابية أعيد تعيينه رئيساً للوزراء لكنه فشل في تشكيل حكومة جديدة فاعتذر واستمر بمنصبه كرئيس وزراء تصريف العاجل من الأعمال حتى ١٩ أبريل ٢٠٠٥.

توصيف الأزمة:

انقسمت الدولة اللبنانية منذ اغتيال الحريري عام ٢٠٠٥ على نفسها (انقساماً عمودياً عابراً للأديان والطوائف والأقليات والحلفاء الإقليميين والدوليين)، إلى تيارين نجحا في استقطاب غالبية القوى والتيارات الفاعلة في المشهد السياسي:

تيار ٨ آذار: تيار «المانعة». ويتصف بـ:

نزوعه نحو تكريس لبنان كدولة في حالة السيولة، تتماهى رهاناتها و الإناء الإيراني الذي أعدته خصيصاً لها ليشكل أبعدها وأنماط تحالفاتها وقراراتها الاستراتيجية. عبر:

- الاستقواء بالحلفاء (سوريا، إيران).
- القوة الخشنة (حرب المخيمات، سلاح المقاومة، الاغتيال والتصفية، آب الأسود..).
- الاختراق (الأديان بطوائفها، المذاهب، التيارات، الرموز): الأمن والمصلحي (الدعم):

٢١ اغتيل في ١٤ فبراير ٢٠٠٥ إثر انفجار موكبه بجانب فندق سانت جورج في بيروت. وقد أُلقت شقيقته النائب بهيئة الحريري بكلمة بمجلس النواب تلتها مظاهرات كبيرة عمّت الشارع تطالب باستقالة حكومة عمر كرامي.

- اختراق المسيحيين («لحدود، عون، فرنجية» سمير جعجع، الكنيسة).
- اختراق الدروز (وثام وهاب - وليد جنبلاط).
- اختراق السنة: (تجمع علماء المسلمين - مفتي الجمهورية).
- الفصائل الفلسطينية («حركة الجهاد»، سلطان أبو العينين - عباس زكي وحماس).
- تكامل الأدوار داخل البيت الشيعي تمهيداً لانصهار الخطاب والمصالح.
- المرونة البراجماتية ذات الجذور التأصيلية (التقية) واستغلال الظروف المواتية.
- استراتيجيات الخداع والتمويه (خطاب المقاومة، شيطنة أمريكا).
- تغيير الوقائع على الأرض بفرض وقائع جديدة: «سلاح المقاومة خط أحمر»، «ضرورة التدخل الخارجي»^(٢٢) (سوريا واليمن..)، التشييع الجغرافي^(٢٣) (نشر الحُسينيات حتى في مناطق يكاد ينعلم الوجود الشيعي فيها)..
- «الولاء» الحقيقي للطائفة، و«البراء» الجوهرية من بقية الطوائف، مع التحالف الظاهري الخادع معهم (توظيفهم خطابياً واستنزافهم بعد اختراقهم).

تيار ١٤ آذار: تيار الاعتدال، ويتصف بـ:

- السعي نحو تنمية الدولة (الإعمار-السوليدير): عبر المال السياسي (السعودي).
- الوقوف على مسافة واحدة من مكونات المجتمع اللبناني (على غرار المحيط السنّي: فكر «الأكثرية»).
- التحالف مع الدروز (وليد جنبلاط) والمسيحيين (سمير جعجع)، لتعزيز استقلال لبنان عن هيمنة سوريا ونفوذها المتحكم المنحاز للمُكوّن الشيعي.
- الإبقاء على المعادلات السنّية في علاقاتها بالمعادلات السياسية والاقتصادية - ما

(٢٢) طريق القدس تمر عبر «الزبداني» السورية.

(٢٣) أوكار أمنية تحوي أسلحة، بغطاء ديني، تهدف لإحكام السيطرة في الطوارئ.

بعد اتفاق الطائف- على وضعيتها القائمة (المعانة الفلسطينية والإقصاء من قرابة ١٠٠ وظيفة داخل لبنان، واستمرار الحدود الدولية للمخيمات دونما توسع يتوازي مع النمو السكاني..).

- الحفاظ على التبعية للمرجعية الاقتصادية الداعمة (السعودية وأمريكا وفرنسا).
- كرس اتفاق الطائف قواعد تحكم العلاقة التعاقدية وهيكل الدولة، لعل أكثرها إشكالية: «الثالث المعطل»^(٢٤)؛ وتعزى إشكاليته إلى انعكاسات إساءة استخدامه تشريعياً، مما أحدث شللاً تنموياً^(٢٥) للدولة «الفراغ الرئاسي» بتكنيك «الثالث المعطل».
- لقد مثل الاغتيال، وتشكّل المحكمة الدولية إثره، مُنْعَرَجاً إضافياً أسهم في تعقيد المشهد اللبناني ودخولها نفق التدخل الدولي القانوني، الذي نجم عنه:
- حدوث قطيعة سياسية وشرخ اجتماعي-طائفي يصعب تصور إمكانية اندماله بالتقدم.
- ارتفاع وتيرة استهداف الرموز الفاعلة والمؤثرة في التيارين، باستعادة سلاح الاغتيالات^(٢٦).
- وبعد تكليفه بتشكيل الحكومة، قطع «نجيب ميقاتي» عهداً بعدم الترشح لانتخابات عام ٢٠٠٥ التي ستشرف عليها حكومته، وكانت هذه المرة الأولى التي يلتزم بها رئيس حكومة في لبنان بالحياد بالانتخابات وعدم ترشيح نفسه^(٢٧)، وكانت فترة رئاسته للحكومة من ١٩ أبريل إلى ١٩ يوليو ٢٠٠٥.
- تولى فؤاد السنيورة رئاسة الحكومة منذ ١٩ يوليو ٢٠٠٥ إلى ٩ نوفمبر ٢٠٠٩، وهي

(٢٤) الذي يتماهى مفهومه مع مفهوم الفيتو في مجلس الأمن

(٢٥) التوازنات اختلت في الدولة اللبنانية بعد احتلال حزب الله بيروت ميدانياً في ٢٠٠٧ عقب اتهامه تيار ١٤ آذار بمحاولة المس بأمن المطار وبسلاح الاتصالات التابع له؛ واستمرت مفاعيل ذلك «الاستعراض العسكري» في لبنان حتى اللحظة.

(٢٦) سمير قصير (٢ يونيو ٢٠٠٥)، جورج حاوي (٢١ يونيو ٢٠٠٥)، جبران تويني (١٢ ديسمبر ٢٠٠٥)، بيار الجميل (٢١ نوفمبر ٢٠٠٦)، وليد عيدو (١٣ يونيو ٢٠٠٧)، انطوان غانم (١٩ سبتمبر ٢٠٠٧)، وسام الحسن (١٩ أكتوبر ٢٠١٢)، محمد شطح (٢٧ ديسمبر ٢٠١٣).

(٢٧) نال ميقاتي احترام الأطراف بموقفه ذلك، واستحق وصف الرمز السنّي التوافقي.

الفترة التي شهدت تحولاً إضافياً يشبه الانقلاب على مفهوم المحاصصة في اتفاق الطائف. وقد تجلّى ذلك في:

أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨:

- تعتبر ميدانياً الأكثر خطورة وعنفاً منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٩٠، ووقعت إثر صدور قرارين من مجلس الوزراء اللبناني بمصادرة شبكة الاتصالات التابعة لسلاح الإشارة الخاص بحزب الله وإقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي العميد وفيق شقير، الأمر الذي اعتبرته المعارضة تجاوزاً للبيان الوزاري الذي يدعم المقاومة. ولما كانت الحكومة تعتبر في نظر المعارضة حينها «غير شرعية» بسبب تجاوزها لميثاق العيش المشترك، استعملت القوة لردع الحكومة، إلا أنها توقفت بعد سحب الحكومة للقرارين محل النزاع^(٢٨).
- وتُعد الحالة الأولى التي استخدم فيها الشيعة تفوقهم العسكري الساحق في الداخل اللبناني بعد الطائف، مما نزع الشرعية عن سلاح المقاومة على المستوى الشعبي، لكنه كرس هيمنة سياسية للشيعة استمرت حتى اللحظة.
- الفراغ الرئاسي الأول بعد اتفاق الطائف:
- بعد نهاية ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧، وحدوث فراغ

(٢٨) نتائج الأحداث:

سيطرة حزب الله على بيروت بعد اجتياح قواته للعاصمة، وتصفية بؤر الصدام العسكري الأخرى. مقتل ٧١ شخصاً من كلا الجانبين، ودمار في ممتلكات بعض المناطق. نشوء صدامات مسلحة بين أنصار الموالاة والمعارضة خاصة في الشمال والبقاع اللبنانيين. سحب الحكومة اللبنانية القرارين الصادرين عنها. اجتماع الفرقاء اللبنانيين في الدوحة والخروج باتفاق أنهى الأزمة السياسية اللبنانية والذي سُمي باتفاق الدوحة. إنهاء المعارضة لاعتصامها في ساحة رياض الصلح. انتخاب المرشح التوافقي العماد (ميشال سليمان) رئيساً للجمهورية اللبنانية. تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً توزع على ١٦ للموالاة و١١ للمعارضة و٣ للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقه عمل الحكومة. الاتفاق على قانون انتخابي يرضي جميع الأطراف، ومناقشة البرلمان اللبناني «للبنود الإصلاحية» الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية اللبنانية..

في منصب الرئاسة واشتداد الخلافات بين المعارضة والموالاة حول المرشح التوافقي للمنصب، وإثر رفض الطرفين جميع الأسماء كونها إما تنتمي للموالاة أو للمعارضة، أعلنت الموالاة في ٢ ديسمبر ٢٠٠٧ عن تبنيها اسم قائد الجيش كرئيس توافقي للجمهورية داعية إلى أوسع تضامن وطني حول هذه المبادرة. وقد قبلت المعارضة هذا الترشيح كرئيس توافقي إلا أن عملية انتخابه تعطلت ليس بسبب الخلاف على شخصه ولكن بسبب الخلاف بين الفرقاء على الآليات المرتبطة بتولية المنصب مثل تشكيل حكومة جديدة وقانون الانتخابات. وقد مهد توقيع الفرقاء اللبنانيين على اتفاق الدوحة في ٢١ مايو ٢٠٠٨، والذي عمل على إنهاء هذه الخلافات، الطريق أمام «سليمان» لتولي رئاسة لبنان^(٢٩). وانتخب رئيساً للجمهورية في ٢٥ مايو ٢٠٠٨ وسط حضور عربي ودولي كبير.

- ويُعدّ الفراغ الرئاسي الذي استمر قرابة ١٣ شهراً هو الأول بعد اتفاق الطائف، والرابع في تاريخ الدولة اللبنانية بعد حقبة الانتداب الفرنسي. ووفق الدستور، يتولى المجلس الوزاري تسيير الشؤون الرئاسية، وهو الأمر الذي أضاف لتيار ١٤ آذار بُعداً جديداً في صراع الهيمنة؛ مما أغرى التيار باتخاذ قراراته المشهورين في ٢٠٠٨.
- كلف الرئيس التوافقي ميشال سليمان سعدالدين الحريري بتشكيل الحكومة (التي تلت الانتخابات) في ٢٧ يونيو ٢٠٠٩^(٣٠)، وكرر التكليف في ١٦ سبتمبر. وبعد حوارات ومناقشات ومفاوضات شاقة استطاع أن يعلن عن تشكيل حكومته الأولى بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٩. وفي ١٣ يونيو ٢٠١١، أدت استقالة إحدى عشر وزيراً إلى فقدان الحكومة لنصابها الدستوري وبالتالي اعتبارها مستقيلة؛ نتيجة للتعطيل الذي أصاب الجهود الرامية إلى تخطي الأزمة الناتجة عن عمل المحكمة الدولية.

(٢٩) يُشكل التوافق على اختيار قائد الجيش حالة متفردة في المشهد الإقليمي، في مشهد طائفي يعجّ بالتيارات المتباينة، وبالتناقضات التاريخية الدامية، فقد جرت العادة على خشية المعارضة من سيناريو استئثار العسكر بالمشهد السياسي.

(٣٠) بعد الاستشارات النيابية وتسميته من قبل ٨٦ نائب يمثلون نواب تحالف ١٤ آذار ال ٧١ ونواب حركة أمل وحزب الطاشناق.

- وفي ١٣ يونيو ٢٠١١، ترأس نجيب ميقاتي الحكومة^(٣١)؛ وأعلن استقالته في ٢٢ مارس ٢٠١٣، بسبب عدم تشكيل هيئة للإشراف على الانتخابات البرلمانية ومعارضة التمديد لمسؤول أمني بارز في منصبه.
- وفي أبريل ٢٠١٣، تم التوافق على تمام سلام^(٣٢) كي يكون رئيساً للحكومة، التي استمرت حتى كانون الأول ٢٠١٦.

(٣١) بعد حصوله في الاستشارات النيابية على ٦٨ صوت من بين ١٢٨ نائب مقابل ٦٠ صوت للرئيس سعد الدين الحريري.

(٣٢) التوافق حسمه تحالف ١٤ آذار وجبهة النضال الوطني ممثلة بالنائب وليد جنبلاط.

الفراغ الرئاسي الثاني بعد الطائف:

- استمر الرئيس «ميشيل سليمان» في منصبه حتى ٢٥ مايو ٢٠١٤؛ ليتكرَّر بعدها سيناريو الفراغ الرئاسي مجدداً، بتعطيل متعمد من حزب الله، يهدف إلى:
- التحلل من المسألة الداخلية بخصوص تدخله العسكري في سوريا.
- التفرغ للمعركة المصيرية التي لن يستطيع احتمال انعكاسات الفشل في نتائجها، إذ تشكل سوريا شريان الحياة للحزب (وصولاً إلى إيران).
- إقصاء خصومه من التأثير في المشهد اللبناني المتأخم لجبهة مفتوحة على احتمالات عديدة.

وقد مهد لنجاح تكتيك حزب الله (الفراغ الرئاسي) عوامل عديدة، منها:

- المخاوف الداخلية من مواجهة الانعكاسات الوخيمة للصدام معه عسكرياً (في ظلّ ضآلة القدرات العسكرية لخصومه، باستحضار الأحداث الدامية في ٢٠٠٨).
- الرغبة الإقليمية باستقرار لبنان وتحييده من فوضى «الربيع العربي».
- التزام مؤسسة الجيش بالخطوط اللبنانية الحمراء (الاستقرار الأمني الداخلي، أمن الحدود والمعابر، وحدة الجيش..).
- التصدعات التي أصابت تيار ١٤ آذار، بسبب:
- انشغال السعودية بملفات إقليمية كبرى تحظى بالأولوية القصوى، واستنزافها مالياً (مع استمرار انخفاض أسعار النفط).
- مغادرة سعدالدين الحريري لبنان.
- التحولات الجذرية التي طرأت داخل البيت المسيحي إبان «الربيع العربي»، مما

انعكس على خريطة التحالفات الداخلية. فلقد تكرر لدى الكتل المسيحية شعور بأن منصب الرئاسة لم يعد لهم دور في اختياره بخلاف منصبى رئيس الحكومة (للطائفة السنية) ورئيس مجلس النواب (للطائفة الشيعية)^(٣٢).

- الاستنزاف الداخلي بملفات غير سياسية (أزمة النفايات..).
- عدم قدرة بعض الأطراف الراغبة باستنزاف حزب الله داخل لبنان على إجراء عمليات نوعية حاسمة.

مواقف الأطراف:

القوى السياسية التي تمثل اليوم دون منازع الطائفة الشيعية فهي لن تقبل برئيس يخرج عن خط حزب الله، أو لسوريا وإيران عليه اعتراض، تريد رئيساً يكون جزءاً من «محور المقاومة»، ينص برنامجه الرئاسي على تكريس شرعية سلاح حزب الله، ويسير على هدى معادلة الحزب «جيش، شعب، مقاومة» ويؤمن أن قدر لبنان وخلصه ليس في تحييده عن الصراعات الإقليمية كما كان شعار رئيس الحكومة الأسبق نجيب ميقاتي «النأي بالنفس»، ولا أن يكون في محور معاد للنظام الحاكم في سوريا، وأن يعترف بأن قتال حزب الله في سوريا أو في منطقة أخرى هو أمر تفرضه الأوضاع لحماية لبنان من الأخطار المحدقة به، وفي سبيل حفظ هويته الحقيقية، وصونه من مخططات الإمبريالية والصهيونية ومشاريعهما في المنطقة.

في نظر قوى ١٤ آذار، لبنان أضحى أسيراً لمشروع حزب الله الذي لا يعدو كونه لواء عسكرياً إيرانياً على سواحل البحر المتوسط، تسيّره إيران أينما ومتى تريد دون مراعاة للحكومة والشعب اللبناني وما تقتضيه مصلحة لبنان. والرئيس المطلوب والمقبول هو ذلك الذي تتطابق رؤيته مع رؤية هذا الفريق، وهذا هو مفهومهم للرئيس القوي والمستقل.

(٣٢) تريد الكتل المسيحية، المنقسمة بين قوى ٨ آذار و ١٤ آذار، رئيساً قوياً يستعيد لمؤسسة الرئاسة دورها التاريخي، ويحقق التوازن بين مؤسسات الحكم في لبنان، ويكون حاكماً فعلياً لا شرفياً .. رئيساً مُعبّراً عن نبض المسيحيين ومراعياً لهواجسهم .. رئيساً يُصنع بينهم، لا أن يُصنع لهم.

أما المستقلون في السياسة اللبنانية وهم قلة، وأصواتهم منخفضة، فيريدون رئيساً صنع في لبنان، ينأى به عن محيطه دون استعداد أو تبعية. وهم لا يفرقون بين قوى ٨ و١٤ آذار. ويرون أن تيار المستقبل لا يقل تبعية للسياسة السعودية عن تبعية حزب الله لإيران، فكلاهما يبارك تدخل حلفائه الإقليميين، ويريد الزج بلبنان في أتون أجنادات حلفائه الإقليميين.

الحراك المسيحي-السني والانفراج الرئاسي:

بادر سعدالدين الحريري لترشيح سليمان فرنجية للرئاسة، فكان أكبر المرتبكين القطب المسيحي القوي في ١٤ آذار، والرجل الذي تربطه بالحريري مودة متينة: سمير جعجع.

رئيس القوات اللبنانية تفاجأ بما تمخض عنه «تفاهم باريس»، تصريحاته ومواقفه اللاحقه حملت في طياتها مضمونا يشير إلى أنه تعرض لخديعة من الحريري الذي أبرم صفقة سرية مع فرنجية دون مشاورات معه، ولم يبلغه بما ينوي فعله خلسة في العاصمة الفرنسية. بل تتضمن تصريحاته ومواقفه شيئاً من الصدمة كادت أن تنهي فريق ١٤ آذار وتقصيه عن المشهد السياسي في لبنان، عقب انفراد الحريري بالقرار دون حلفائه. فضلاً عن اعتقاد جعجع بأن الرئيس الذي سيملاً الفراغ في القصر الرئاسي سيكون من فريق ١٤ آذار.

وثالثة الأثافي في تفاهم باريس، تمثلت في اختيار فرنجية بالذات دون بقية المرشحين من دائرة خصوم ٨ آذار؛ ف«سليمان فرنجية» يتهم سمير جعجع بقتل والده طوني في مجزرة إهدن^(٣٤)!!

(٣٤) في عام ١٩٧٨، هاجمت القوات اللبنانية بلدة إهدن في شمال لبنان وقتلت زعيم تيار «المردة» طوني فرنجية وزوجته وابنته البالغة من العمر ٢ سنوات وعدداً كبيراً من أنصاره؛ سليمان فرنجية نجا من المجزرة التي تزامنت ارتكابها مع وجوده في بيروت حيث كان يتلقى التعليم في أحد مدارسها. وتأتي المجزرة في إطار منافسة دموية بين «المردة» و«القوات اللبنانية» على الزعامة المسيحية، وفي إطار الخلاف بينهما على الموقف من سوريا وتدخلاتها في لبنان.

ربط الماضي بالحاضر في العلاقة بين جمع وفرنجة، يؤدي إلى ما يمكن وصفه بالترجيديا اليونانية. فالرجلان لن يتجاوزا مخاض المجزرة ومفاعيلها بسهولة، والموجة انتقلت من «بشري» إلى القصر الرئاسي في «بعدا» بعد سنوات طويلة من الصراع بينهما.

بضربة واحدة قضى جمع على مسعى الحريري، وقضى تكتل «التغيير والإصلاح» الطامح الأزلي للرئاسة على حلم «فرنجة»^(٣٥)، مبررا ذلك بالقول إن «لبنان بات قاب قوسين أو أدنى من الهاوية، فصار لا بد من عملية إنقاذ، عملية إنقاذ غير اعتيادية، حيث لا يجرؤ الآخرون ومهما كان الثمن».

في خضم المعركة على إيصال مرشح إلى بعدا، حيث القصر الجمهوري، جرت مفاوضات غير معلنة بين ميشال عون وسمير جمع، هدفها كما أعلن لاحقاً: «تعزيز الصف المسيحي، واستعادة الإلغاء»

ويتردد في أوساط رسمية لبنانية مقربة من الرجلين أن بيان «تفاهم معراب»-مقر (جمع)- بين الزعيمين تضمن بنداً سرياً يشير إلى أن يعمل عون أثناء فترة رئاسته على تعبيد طريق جمع إلى قصر بعدا.

عشرات الوسطاء المسيحيين تدخلوا، للإصلاح بين «عون» و«جمع»، فشلوا .. ونجح الحريري وفرنجة، من حيث لا يدريان، على جمعها، بعد ٤٥ جلسة نيابية فاشلة سعت لاختيار الرئيس؛ ليغدو عون رئيساً للبنانيين لست سنوات مقبلة، قد يخلفه جمع بعدها في ست أخرى.

حزب الله و حليفه «عون»

اضطر حزب الله للتعامل بحذر بالغ مع خيار ترشيح خصمه جمع لحليفه عون؛ الذي ما انفك زعيمه حسن نصرالله عن تأكيد دعمه لمرشحه عون مرشحاً وحيداً لا

(٣٥) كلا الزعيمين مدعوم من حزب الله.

يقبل القسمة على اثنين، وبخاصة بعد الإنجازات العسكرية المؤخرة في معركة حلب. في حين، يرى المحللون المطلعون على بوصلة خيارات السوريين والشيعية لمن يشغل كرسي الرئاسة في بعبدا، في حقبة ما بعد اتفاق الطائف، أنها تتحدّد بمدى ثقل المرشحين وتجذرهم في الحالة المسيحية، ومدى ولائهم لثوابت «حلف المقاومة» وحرصهم على عدم المساس بقدسية سلاح المقاومة حتى وإن أثنى جراح معارضيه اللبنانيين وخصومه الإرهابيين من غيرهم.

فخيار «ميشيل عون» وفق تلك البوصلة «خيار خطابي» مرجوح في بورصة حزب الله؛ لاعتبارين:

- قوة «التيار الوطني الحر» في الشارع المسيحي^(٣٦).
 - ثوابت «عون» التي أدت لإقصائه من المشهد اللبناني بعد أن تولى رئاسة الحكومة العسكرية التي أطيح بها باتفاق الطائف، وتتأسس تلك الثوابت على أهمية استقلال لبنان ومدى تحقق التوازن الطائفي، وفاعلية الدور المسيحي.
- فكيف إذا تعزّزت أوراق «عون» بمصالحة تاريخية مع خصمه ومنافسه اللدود؟!

(٣٦) في ٤ سبتمبر ٢٠١٤، نزل أكثر من مئتي ألف شخص كساهم اللون البرتقالي، الذي يعتمده التيار الوطني الحر، حاملين أعلام تيارهم والأعلام اللبنانية في وقت سُم فيه معظم اللبنانيين الفعل التظاهري والسياسي بعد عقود من الوعود الكاذبة في فضاء لبنان. وتفاجأ الجميع بساحة الشهداء وقد عُصت بأنصار عون، وأعلن المنسق العام للتيار الوطني الحر يومها «عودة الساحة إلى أصحابها».

انعكاسات الانفراج

في ١١ نوفمبر ٢٠١٦، كلف الرئيس «عون» سعدالدين الحريري بتشكيل حكومة حظيت بغالبية أصوات البرلمان (١١٠ أصوات).
زار الرئيس «عون» السعودية، التي باركت الانفراج السياسي في المشهد اللبناني، وصرح بعد ختامها بأن استعادة الدعم السعودي المجدد ما زال أمراً غير محسوم.
تعززت أجواء التفاؤل في الفضاء الإقليمي باحتمال حذو دول «الربيع العربي» حذو أشقائهم اللبنانيين باتجاه الحلول السياسية التوافقية.

التحديات التي تواجه عون

- ١- تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية في ظل التزام حزب الله بالأجندة الإيرانية.
- ٢- قانون الانتخابات النيابية المقبلة.
- ٣- استعادة لبنان علاقاته بالدول العربية.
- ٤- استئناف الدعم السعودي.
- ٥- ترهّل مؤسسات الدولة.

النتائج المتوقعة

- ١ - تحسن عام على الأوضاع اللبنانية على جميع الأصعدة.
- ٢- انحسار التراشق الإعلامي بين حزب الله والحريري من جهة، وبينه والسعودية من جهة أخرى.
- ٣- انسحاب حزب الله من لبنان، شريطة أن تحرز مفاوضات آستانة تقدماً سياسياً حاسماً.

- ٤- تحسن الأجواء بين حزب الله و حركة حماس؛ مما قد يعزز فرص استئناف العلاقات السابقة مستقبلا.
- ٥- استئناف السعودية دعمها للبنان بعد ممارسة الحريري أدواره الحكومي (بالإفراج عن جزء من الهبة السعودية للجيش اللبناني المجمدة بعد الأزمة الأخيرة بين البلدين، والبالغة ٣ مليارات دولار).
- ٦- استئناف العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج.
- ٧- استئناف دول الخليج إرسال وفودها السياحية إلى لبنان.

صراع عباس-دحطان

توصيف الأزمة توصيف الأزمة

الجدور:

- تمكن «أبو عمار» من تسيّد المشهد الفلسطيني طوال سنّين نضاله الأربعين - وإنّ بدرجات متفاوتة- بتحكّمه بمفاتيح القوة والنفوذ، ولاعتبارات إقليمية، على الرغم من العواصف والتحديات التي واجهته، حركياً وفلسطينياً وإقليمياً ودولياً.
- وارتسمت حوله هالة صاحبت الكاريزما التي تمتع بها حتى مماته، ما جعل أمر خلافته يدنو من الاستحالة.
- تتغير طبيعة الصراع في الشتات عنها في فلسطين، حيث السيطرة الإسرائيلية المباشرة، مما يتيح إمكانية أعلى في:
- الاختراق الأمني^(٣٧) وصولاً للتصفية الجسدية أو الاغتيال السياسي أو الحرق الاجتماعي أو انشقاق الرموز أو انشطار التيارات النضالية على نفسها.
- التحكم بسقوف الحراك الاجتماعي وبتغيرات الاقتصاد الفلسطيني:
- ربط المزايا الممنوحة للسلطة بمدى التزامها بتنفيذ الاستحقاقات الأمنية الإشكالية.
- نمو طبقة سياسية فاسدة (ترتبط مصالحها الاقتصادية بسلطة الاحتلال): «أغنياء أو سلو».

(٣٧) في المقابل، أتاح الشتات للأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية فرصة ل:
- احتواء دوائر الفعل الفلسطيني، والحوّل دون امتداد مفاعيله إقليمياً ودولياً.
- إضعاف واستنزاف وتفكيك الفعل النضالي (حفاظاً على استقرار الأنظمة ومراعاةً للثوابت الاستراتيجية الخارجية للأقطاب الدولية).

١ - تضييق الخيارات النضالية (حصرها في المسار السياسي)، واستخدام استراتيجيات مأكرة:

- «التأجيل» عبر التفاوض لأجل التفاوض.
- المتاهات القانونية للاتفاقات الموقعة^(٣٨).
- تقليص الأوراق المؤثرة لدى الفلسطينيين.
- ٢ - الردع (بالمجازر والاجتياحات والقصف الجوي المركز).
- ٣- عزل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي (الحصار والخنق).
- ٤- التأثير بالتدخل الدولي (الضغوطات السياسية والابتزاز الاقتصادي..).
- ٥- اللعب على التناقضات الفكرية والسياسية بين الفصائل الفلسطينية واختلاف الثوابت، فضلاً عن فسيفساء الأجندات الفلسطينية وأوليائها. في حين يعتقد فريق المدافعين عن أوصلو بأن الاتفاقية:

١- مكّنت النضال الفلسطيني من التواجد على أرض فلسطينية، بعد عقود من التيه في محيط عربي^(٣٩) يتربّص به المتربصون الدوائر من كل حدبٍ وصوب، مما أتاح فرصة لاختراقات أمنية أنتجت انشقاقات وانشطارات فصائلية وانقسامات شعبية. لكن تلك العودة «المجزوءة» و «المشروطة» أسفرت عن انقسام المواقف الفلسطينية من «أوصلو» إلى:

- فريق مؤيد «فتح»؛ وقع الاتفاق وأدار «السلطة الفلسطينية» ذات الواقع الإشكالي^(٤٠).
- ٢- فريق معارض «تحالف الفصائل الفلسطينية»^(٤١)، الذي واجه النهج التفاوضي

(٣٨) يوظف فيها الاحتلال الآليات الغربية والمؤسسات الدولية بما يخدم مصالحه دون خسائر تذكر.
 (٣٩) ينحسر الوجود الفلسطيني في ذلك المحيط إلى جُزُرٍ مُربعة.
 (٤٠) يمثل الاتفاق الأمني الملمح الأشد إشكالية في الاتفاق، فضلاً عن استمرار (القتل، الاستيطان، الأسر والاعتقال الإداري).

(٤١) أعلن عن قيامه عبر مؤتمر صحافي عقده الفصائل الفلسطينية في مقر الخالصة التابع للجبهة الشعبية/ القيادة العامة في مخيم اليرموك، وذلك بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق أوصلو في ١٣ / ٩ / ١٩٩٣ ومن موقع المعارضة لمسار التسوية التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١، وتشكل التحالف من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (جناح خالد عبد المجيد)، منظمة الصاعقة (طلّاح حرب التحرير الشعبية)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح أبو نضال الأشقر)؛ إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وخرجت كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية من التحالف عام ١٩٩٨؛ وقد تراجعت صيغة التحالف مع انطلاق الانتفاضة الثانية في ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠، وتوحد القوى الفلسطينية في إطار القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

بالمقاومة^(٤٢).

٣- أعادت بعضاً من حقوق الشعب الفلسطيني التي سُلبت بالاحتلال (أراضٍ فلسطينية، عودة غالب المناضلين وبخاصة التابعين لفتح، سلطة مدنية محدودة الصلاحيات..).

٤- أتاحت فرصة ذهبية للنضال عبر اللاعنّف (بدلاً من النضال العسكري وأكلافه البشرية والمادية).

٥- منحت النضال الفلسطيني اعترافاً دولياً بعد أن موصوماً بالإرهاب والتخريب.

٦- قوّضت الأسطورة الصهيونية «أرض بلا شعب».

وظفت إسرائيل طاقاتها، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، واستثمرت دهاها السياسي ومكرها الأمني وقدراتها الردعية في مربعات تجيد اللعب عليها، لتدخل القضية الفلسطينية نفقا مظلماً حالكاً؛ فعلى الرغم من كثرة اللاعبين، إلا أن محصلة جهودهم تكاد تؤول إلى نزرٍ يسيرٍ جداً من المكاسب مقابل تنازلات مؤلمة قدمها فريق أو سلو (الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن النضال المسلح..).

وبعد إفراغ مفهوم السلطة المدنية من محتواها -وتحويلها إلى سلطة أمنية تكفل لإسرائيل صفة «الاحتلال الأقل كلفة» في التاريخ الحديث- عمدت إسرائيل إلى استغلال سيفسء الفصائل الفلسطينية، فأحدثت انشقاقاً بين أكبر فصيلين: فتح وحماس، وتصدّعاتٍ داخل حركة فتح .. عصفت بوحدة النسيج النضالي الفلسطيني.

أفرزت تلك التصدعات صراعاً بين محمود عباس ومحمد دحلان، ويتسلح كل منهما بعدد من أوراق القوة.

(٤٢) تُعاني حماس بعد «الحسم العسكري» مما عانت منه فتح بعد «اتفاق أوسلو»: «القابلية للردع بالمسؤولية الشعبية». وما اعتبرته حماس ركوعاً من السلطة الفلسطينية (إدانة عمليات المقاومة، وبخاصة الصواريخ) اضطرت حماس لممارسته بعد معاناة الفلسطينيين من رد الفعل الإسرائيلي المُفرط في رده على إطلاق أي صاروخ من غزة. فحيارات المقاومة وسقوفه أوسع من خيارات السياسي (المُقيّد بواقع إداري سلطوي أو باتفاق دولي)، إلا أن كليهما يمارس أحياناً ما قد يُعتبر اختراقاً للتوابت أو المعايير الإنسانية من منظور مُطلق («القابلية للردع»، الاتفاقيات، العمليات الاستشهادية..).

أوراق القوة لدى محمود عباس

- ١) الشرعية الحركية.
- ٢) السلطة الفلسطينية (الشرعية الانتخابية): الأجهزة الأمنية (سلاح ذو حدين، نظراً للإشراف السابق لدحلان على الأمن الوقائي).
- ٣) دعم إقليمي محتمل: قطر، تركيا.
- ٤) دعم دولي: دول محدودة من الرباعية الدولية^(٤٣)، وبالأخص «روسيا».

أوراق القوة لدى محمد دحلان

- ١) بعض أجنحة حركة فتح (شبيبة فتحاوية أغدق عليها المال، نسبتها التقديرية: ١٠-٥٪).
- ٢) إدارته لشبكة أمنية من العملاء لخدمة أهداف إسرائيلية في المنطقة وبخاصة في سيناء.
- ٣) دعم إسرائيل.
- ٤) دعم إقليمي مؤثر: الرباعية العربية (الإمارات، مصر، الأردن، السعودية).
- ٥) دعم دولي: أطراف عديدة من الرباعية الدولية.

(٤٣) الرباعية الدولية (أميركا، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة).

مواقف الأطراف الفاعلة

الرباعية العربية (مصر، الإمارات، السعودية، الأردن)

تجيش مصر كل إمكانياتها بالتسيق مع دولة الإمارات، والأردن والسعودية، لرفع غطاء الشرعية العربية عن أبو مازن، لصالح خصمه اللدود، والقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان، وتنصيب الأخير لقيادة السلطة الفلسطينية. وقد زار كل من الأمين العام الحالي للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، وسابقه في المنصب نبيل العربي وعمرو موسى رام الله، لترتيب أوضاع خلافة محمود عباس^(٤٤).

مكاسب مصر من مجيء دحلان رئيساً عديدة وعلى رأسها:

- التخفيف من أزمة الانهيار الأمني في سيناء.
- وتبيد الصورة الذهنية العالقة في أذهان الشعوب العربية بأن مصر تحاصر قطاع غزة.
- أن تعود مصر سياسياً إلى دورها الريادي والمؤثر في المنطقة العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة.

إسرائيل

لا تختلف توجهاتها عن توجهات الرباعية العربية.

(٤٤) وصلوا إلى رام الله بحجة المشاركة في افتتاح متحف ياسر عرفات، لكن الهدف الحقيقي لتلك الزيارة كان الضغط على عباس للتجاوب مع عرض الرباعية العربية لترتيب أمر خلافته؛ ونوهت مصادر إلى أنهم هددوا عباس بشكل حذر من أنه قد يفقد الشرعية العربية في حال رفض التجاوب مع مطالب الرباعية العربية.

حماس

- رسمياً، رئيس البرلمان الفلسطيني الدكتور عزيز دويك هو من يفترض أن يملأ مكان عباس في حالة تعذر قيامه بأداء مهامه (وهو قيادي في حركة حماس)؛ ويمثل هذا الاحتمال مصدر رعب لأطراف عديدة فاعلة.
- وقد لعبت حماس أدواراً متوازنة في الصراع بين أبو مازن ودحلان.
- والتقى أبو مازن مؤخراً خالد مشعل ونائبه إسماعيل هنية، في الدوحة، وأكد على «وجوب تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإزالة أسباب الانقسام، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات»، و«على ضرورة استئناف الحوار» الذي تستضيفه قطر بين الحركتين.

الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية

- تبلغ نفقاتها للعام الجاري ٤,٢٥ مليارات دولار.
- العامان الماضيان^(٤٥)، شهدا انخفاضا حادا في المساعدات المالية الدولية للسلطة الفلسطينية^(٤٦)، حيث تقلصت من ١,٠٨٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣، إلى ٧٠٥ ملايين دولار في العام الذي تلاه، ثم توالى انخفاض المساعدات ليصل إلى ٤٥٠ مليون دولار في العام الماضي، ثم وصلت في العام الجاري إلى ٣٠٠ مليون دولار^(٤٧). يُنفق جزء كبير من هذه الأموال لدفع رواتب موظفي الجهاز الحكومي الفلسطيني الذين بلغ عددهم حوالي ١٩٠ ألف موظف، منهم ١٣٣ ألفا في الضفة الغربية، و٥٧ ألفا في قطاع غزة، ويخصص قسم آخر من الأموال لبرامج الأونروا لدعم اللاجئين الفلسطينيين، فيما يذهب جزء منها لتمويل منظمات المجتمع المدني
- العام الحالي هو الأصعب على السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، حيث أوقفت السعودية^(٤٨) وبريطانيا صرف حصتهما المالية، والتي كانت تقدر بنحو ٣٥٠ مليون دولار سنويا.
- عجز الموازنة للعام ٢٠١٦ تجاوز أكثر من ٥٠ في المئة، وما وصل من الدول المانحة من مساعدات المالية لا يتعدى ٢٠ في المئة من الاستحقاقات المفروض سدادها للسلطة^(٤٩).

(٤٥) أي منذ توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العام ٢٠١٤.

(٤٦) وفق بيانات منشورة من وزارة المالية الفلسطينية، بلغ إجمالي المساعدات النقدية التي تلقتها الأراضي الفلسطينية منذ تأسيسها في العام ١٩٩٣ حتى العام ٢٠١٤، قرابة ١٧ مليار دولار.

(٤٧) تعتمد الميزانية حاليا على الضرائب والرسوم والمقاصة وتدفع بالكاد رواتب موظفيها

(٤٨) أوقفت السعودية صرف مستحقاتها المالية للسلطة الفلسطينية منذ شهر أبريل ٢٠١٦، والتي تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار شهريا، دون توضيح أسباب هذا القرار سواء من المملكة أو السلطة الفلسطينية.

(٤٩) رصدت السلطة الفلسطينية ١,٢٥ مليار دولار تحت بند المنح المالية، ولم يصل منها إلا ٣٠٠ مليون دولار

خيارات عباس

- (١) الخيار الوطني: **التحالف مع حماس**^(٥٠)
 - أ. **توصيف السيناريو**: تشكيل حكومة وطنية تقود عملية الانتخابات، وتؤسس الأرضية لإعادة هيكلة منظمة التحرير.
 - ب. الانفتاح على المحور التركي-القطري.
 - ت. الانفتاح على القطب الروسي.
- (٢) الاستقواء بفتح (تعيين البرغوثي نائباً له): لقطع الطريق على أي احتمال لدحلان^(٥١).
- (٣) استمرار الوضع القائم.

خيارات دحلان

- (١) استمرار الوضع القائم:
 - **توصيف السيناريو**: المعارضة الخارجية لعباس وانتظار تغير الأمور في «فتح» وذهاب عباس، وانفتاح الرهان عليه كخليفة قوي يسد فراغ عباس (الموت/الاغتيال/التتحي).
 - **فرص تحقيقه**: أقوى الخيارات الحالية، وبخاصة في بعد إعلان موسكو الأخير (تشكيل حكومة وحدة وطنية).
- (٢) الانقلاب على الحركة بصيغتها الحالية «فتح-عباس».

(٥٠) أعلنت الفصائل الفلسطينية الرئيسية، في ١٧ يناير ٢٠١٧، أنها توصلت في موسكو إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات، وذلك إثر اجتماعات استمرت ثلاثة أيام برعاية روسية.
(٥١) مع التهديد المبطن للرباعية العربية بالكشف عن قاتل الرئيس الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات».

- **توصيف السيناريو:** عقد مؤتمر موازٍ للمؤتمر السابع^(٥٢) وإفراز قيادة فتحاوية جديدة، بدعم من النظام العربي وخاصة مصر وبتشجيع من بعض الدولية الإقليمية والدولية، ليكون في حالة مشاكسة مع عباس.

- **فرص تحقيقه:** ضعيفة في الأفق المنظور؛ للاعتبارات التالية:

- تواجد «عباس» في الضفة (السلطة).
 - تحكم عباس بمصادر الأموال.
 - دعم قيادات فتح لعباس.
 - المزاج العام للفتحاويين يدين علاقته بإسرائيل.
- (٢) الخيار الحزبي:

- **توصيف السيناريو:** تشكيل حزب جديد والخروج بتيار منافس لفتح.

- **فرص تحقيقه:** أقل الخيارات فرصة؛ لأن:

- نسب الاستقطاب المتوقعة ضعيفة فتحاوياً (٥-١٠٪)، والرهان على الطيف الرمادي فلسطينياً صعب للغاية في حالته بخاصة.
- هذا الحزب بلا أرضية داخلية (معلق في الهواء).

(٥٢) دعا دحلان إلى تنظيم مؤتمر وطني فلسطيني بالخارج، ليصبح الوضع جاهزاً لخلق كيانات سياسية موازية.